جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : السياسة العامة والإدارة المحلية

من إعداد الطالبة:

- سميرة نوي

تحت إشراف الأستاذ:

* أ.نور الدين حتحوت

لجنة المناقشة

	رئيسا
	مشرفا ومقررا
	عضوا مناقشا
	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2012 - 2013

قال الله تعالى :

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ(1) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ(2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ(3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ(4) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم(5))

صدق الله العظيم

سورة العلق: (الآية 1-5)

شكـــــــر وتقديـــــــــــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف حتحوت نور الدين الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية.

إهـداء

إلى من أودعاني الله عز وجل والديا الكريمين، فارحمهما يا رب تحت الأرض واسترهما يوم العرض واحشرهما مع أصحاب اليمين ولا تخزيهما يوم يبعثون.

إلى من كانوا يضيئون طريقي ويساندونني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي ... إخوتي.

إلى من سرنا سويا نشق الطريق نحو بلوغ المرامي ... صديقاتي وأَصدقائي في الدرب.

إلى من جعلهم الله إخوة لي في الدين.

مقدمة

شكل تكرار الأزمات المالية في العالم ظاهرة من القلق والاهتمام وترجع أسباب ذلك لأثارها السلبية التي كانت حادة وخطيرة معددة الاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية وقد عصفت بوادرها على الدول النامية لتشمل الدول العربية والاقتصاد الجزائري كجزء من المنظومة العالمية وتأثيراتها المتفاوتة على حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي. أدى هذا الوضع للبحث في كيفية تحسين الأداء ، فزادت الحاجة لوجود سياسات عامة تعتمد على مجموعة إجراءات تتميز بدرجة عالية من المهارات والكفاءات وتخدم جميع المستويات ، وقد أظهرت كل هذه العوامل ، إن الإدارة الفاعلة والإصلاح الوقائي من أهم الوسائل في عمليات رسم وتنفيذ برامج ومشروعات التطوير وأيضا تقدير خدمات الحكومة بشكل أكثر فاعلية.

لقد أثرت الأزمة المالية على الساسة العامة للمستوى العالمي والعربي في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه الدول العربية وبالخصوص الجزائر التي كانت موضوع الدراسة، ومن هذا المنطلق نطرح سؤال جوهري.

كيف كان تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر؟

سوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية :

-ما هي السياسة العامة وما المقصود بالأزمة المالية؟

-كيف كانت انعكاسات الأزمة المالية على صنع وتنفيذ السياسة العامة؟

-ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة للتقليل من آثار الأزمة المالية الجزائرية على السياسة العامة؟

الفرضيات :

1- كلما كان هناك تفاقم في الأزمات المالية العالمية تتطلب ذلك إصلاحات وقائية فعالة من طرف السلطات الحكومية.

2- تفاقم الأزمة المالية العالمية كان نتيجة أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية .

3- كلما توفرت الكفاءة والفاعلية في تطبيقات السياسات العامة في الجزائر أدى ذلك للتقليل أو الحد من آثار الأزمة المالية العالمية.

أهمية الدراسة:

-تكمن أهمية هذا البحث في محاولتنا لإجابة عن مجموعة التساؤلات المطروحة على الساحة العربية الإقليمية الدولية.

-جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جوانب وأبعاد مختلفة للظاهرة وانعكاساتها السلبية .

-عرض أهم نقاط تأثيرات الأزمة المالية على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر وبالتالي تحديد الحلول والاقتراحات الواجب اتخاذها للخروج نحو الاستقرار العام الداخلي والخارجي.

أسباب اختيار الموضوع:

-قلة البحوث والمراجع ، الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة باللغة العربية ، حيث اعتبر دافع مشجع لاختيار هذا الموضوع و إثراء المكتبة العربية .

-كون موضوع الأزمة المالية الموضوع الأبرز خلال السنوات الأخيرة .

-الرغبة في التعرف على أهم إجراءات التي قامت بها الحكومة وبرامجها السياسية في مواجهة الأزمة المالية والقضاء عليها.

-البحث عن حلول للتقليل من آثار حدوث الأزمات المالية اعتمادا على سياسات عامة ذات كفاءة عالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى:

-محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية والآثار والنتائج المستخلصة من الأزمات المالية.

-محاولة دراسة كيفية قدرة السياسة العامة في الجزائر للتصدي للأزمات المالية.

-الاستفادة من النتائج السلبية لهذه الأزمات ومحاولة تفادي وقوعها مستقبلا.

صعوبات البحث:

نتيجة لوجود مجموعة عوائق أثرت سابا على الدراسة بشكل عام و نذكر أهمها:

-انعدام المراجع التي تدرس تأثيرات الأزمة المالية على السياسة العامة بالجزائر.

-صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة في معطيات الدراسة .

-صعوبة الحصول على مراجع من المكتبات وإن وجدت فنسخ قليلة.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المناهج التالية:

-المنهج التاريخي:

-من خلال استعراض المسار التاريخي للموضوع وتعاقب الأحداث والوقائع التاريخية للأزمات المالية انطلاقا من نشأتها وتطوراتها على المدى الزمني والمكاني .

-المنهج الوصفي:

-بما أن الدراسة تتدرج ضمن الدراسات الوصفية لابد من الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل التعريف بالأزمة المالية ووصف لأهم الأسباب ودراسة الآثار واستخلاص النتائج العامة.

ظهرت دراسة المنهج الوصفي للسياسة العامة انطلاقا من مفهومها ومعرفة عناصرها والإحاطة بمراحلها وأساليبها .

-أداة التحليل:

وهذا من أجل تحليل العلاقة بين الأزمة المالية والسياسة العامة في الجزائر، وتحليل البيانات والجداول والأرقام القياسية التي تخدم الموضوع.

-أداة دراسة حالة:

وتضمنت هذه الدراسة معرفة الأحداث الرسمية و الحقيقية في بلدنا الجزائر الذي يحمل مجموعة الآثار الايجابية والسلبية التي خلفتها الأزمة المالية مع دراسة حالة السياسة العامة في الجزائر.

دراسات سابقة :

نجد من أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع ولو بجزء أو جانب من جوانبه :

أ-الكتب:

1-عبد العزيز النجار إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، 2009 .

- ظهر التشتت في أفكاره عند دراسة إصلاح المنظومة المالية بـ و. م الأمريكية ، فالإصلاح لا يكون من جانب هيكلي فقط وإنما تظهر تطبيقاه في تعزيز وتثمين قدرات السلطات المختصة.

ب-المذكرات :

1-العابد أيوب ،"تأثيرات الأزمات المالية على التجارة الخارجية للجزائر" ، مشروع مذكرة ماستر (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة بسكرة) ، 2011 .

- درست هذه الأطروحة جوانب عديدة من الأزمات المالية وأهملت دور السلطات المعنية في تخطي هذه الأزمات .

ج-المداخلات :

1-عبدلاوي مفدي ، الأزمة المالية وتداعيات إقتصادية ، مداخلة في ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة ، مفهومها وأسبابها ، المركز الجامعي بالوادي ، 3 أفريل 2009 .

- ركز على تحلي الأزمات المالية وربطها بالاقتصاد العالمي وكان مجمل تأثيره على خطط الإنقاذ من جوانب عديدة وأهمل الجانب الإسلامي البديل للقضاء على الأزمة المالية .

أقسام الدراسة :

من أجل معالجة وتحليل الإشكالية المطروحة وثبات صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول جاءت كالتالي:

- الفصل الأول يأتي كإطار مفاهيمي نتطرق فيه لماهية الأزمة المالية عموما ومن ثم سيتم التطرق لمفهوم السياسة العامة من أهم مضامينها
- الفصل الثاني يتضمن دراسة شاملة لتجليات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة وأهم انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
- الفصل الثالث نتطرق فيه لأهم انعكاسات الأزمات المالية على الجزائر والآثار الناجمة على ذلك اعتمادا على استراتيجيات للتقليل من تداعيات تلك الأزمات.

الفصل الأول:
الأطار المفاهيمي للأزمة المالية والسياسة العامة

تمهيد:

مع تفاقم العديد من المشاكل وظهور مجموعة تغيرات على الساحة السياسية ، ظهر اهتمام العديد من القادة السياسيين والباحثين السياسيين في مختلف الأنظمة السياسية وأكدا على ضرورة دراسة كل المشاكل التي تعرقل العمليات السياسية والتي تقوم بدراستها السياسة العامة اعتبارا أنها عملية سياسية في المقام الأول وارتباطها بكل المجالات الأخرى .

لما اعتبرت السياسة العامة كوسيط سياسي لحل الأزمات ومسئولة عن حسن إدارتها ، وذلك منذ ظهور الأزمات رغم الاختلافات التي تؤثر فيها ، حيث تبدأ تأزمات إقليمية تصب في أسواق واسعة وغلبا ما تتحول لأزمات عالمية كما حصل في سبعينات وثمانينات القرن الماضي ، كما تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية عالمية وصفت بأنها الأسوأ بعد أزمة الكساد الكبيرة التي بدأت بالولايات .م.الأمريكية ثم أوروبا ثم بعض دول العالم تأثرت بها العديد من المؤسسات المالية والشركات الكبرى وكان من أهم أسباب حدوثها أزمات الائتمان ، وارتفاع أسعار البترول ، وأزمة السيولة في الأسواق العالمية وأزمة الرهن العقاري وذلك في القرن الواحد والعشرين.

وذلك مما سبق تم تقسيم الفصل الأول لمبحثين جاءت كما يلي:

-المبحث الأول: مدخل للسياسة العامة.

-المبحث الثاني: مفاهيم عامة للأزمات المالية العالمية.

المبحث الأول: مدخل للسياسة العامة:

تعد السياسة العامة من أكثر المواضيع تداولا نظرا لطبيعتها، وارتباطها بشتى المجالات لذا سنتطرق لمفهومها وعرض أهم مراحلها مع التركيز على عناصرها، انطلاقا من النقاط التالية.

المطلب الأول:التطور للسياسة العامة التاريخي:

أظهرت المدرسة السلوكية في فترة ما بين الحربين نتائج التوجيه السلوكي لعلم السياسة الحديث المتمثل في سلوك الحكومة والأفراد والجماعات وقد تزايد الاهتمام بالسياسة العامة بتعاظم دور الدولة وتداخلها في النشاطات العامة.

وقد ظهر هذا المصطلح في خمسينيات القرن العشرين بمعناه الاصطلاحي عند كل من[1] هارولد لاسويل :السياسة العامة هي كل ما يفعله النظام السياسي للإجابة عن السؤال الذي طرحه:من؟يحصل على ماذا؟ ومتى وكيف؟ فقد أكد الاتجاهان الأول ركز على صنع السياسة العامة وتنفيذها[2]. والثاني يهتم بتطوير المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسة العامة[3]،أما في الستينيات تطورت توجهات السياسة العامة من طرف منظمة الولايات المتحدة الأمريكية لدارسي السياسة العامة ،أما في السبعينيات ظهرت الحاجة في تحليل المشكلات للبحث عن سياسة فاعلة بتحليل الأوضاع ومعالجتها بأساليب علمية تقنية[4]، أدى هذا التنامي دور السياسية العامة وانتقالها من الوصف للتحليل ثم المقارنة ،وقد زاد دور السياسة العامة بظهور الأبحاث المتخصصة ،وظهور دراسات (public Realem) الذي يشمل ما سماه دفيد استن بالعلبة السوداء المتمثلة في المدخلات والمخرجات.

---

[1] – ابتسام قرقاح، "دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1889– 2009" ، رسالة ماجستر، (قسم العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ،جامعة الحاج لخضر باتنة)،2010–2011، ص15.

[2] – سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسة العامة في الوطن العربي ،(مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة: القاهرة) ،2004، ص 15.

[3]– ابتسام قرقاح ، مرجع سبق ذكره ،ص 16.

[4]– سلوى شعراوي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص29.

وقد تميزت في القرن الواحد والعشرين بظهور العولمة وتدفق الحروب والنزاعات،كما ظهرت أهم استراتيجيات السياسة العامة وتفعيلها لدراسة الأزمات المالية العالمية والتقليل من أثارها[1].

المطلب الثاني:تعريف السياسة العامة:

أكد تقرير الأمم المتحدة لسنة2008 أن هذا المفهوم لا يزال لحد الساعة يخضع لمحاولات الضبط والتعديل وعلى غرار ذلك سيتم تقديم عدة تعاريف للكتاب الغربيون وبعض الكتاب العرب .

الفرع الأول :مداخل تعريف السياسة العامة:تنوعت آراء المفكرين حول مفهوم السياسة العامة من عدة نظريات.

أولا:السياسة العامة من منظور القوة :

وتعني قوة الشخص في التأثير على الأفراد والجماعات والقرارات من خلال التحكم والسيطرة والاحتكار أي أنها علاقة تبعية وطاعة المحكومين للحاكم[2]،إذن فالسياسة العامة من منظور القوة عند كل من بنيامين كروسبي ومارك ليند ينبيرك وهي عملية نظامية تحظى بمميزات متغيرة وديناميكية لعمليات المبادلة والمساومة وللدلالة عن التعبير عمن يحوز عن ماذا يريد ؟ومن يملكه ،وكيف يمكن الحصول عليه؟ إذن فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاس لمن يملك القوة والنفوذ على الآخرين دون إتباع قواعد قانونية ثابتة[3].

ثانيا:السياسة العامة من المنظور النسقي (تحليل النظم) : System Analysis

عرف النظام السياسي انه:"مجموعة أجزاء تشكل نسق من التبادلات داخل الوحدة الكلية وظهرت مجموعة تعريفات نذكر منها:

تعريف دفيد استن:"هي توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار تفاعل بين عناصر السياسة العامة من مدخلات ومخرجات وتغذية عكسية " .

---

[1]– فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة من منظور الكلي في البنية والتحليل ،(دار المسيرة:عمان) ،2001 ،ص 32،31 .

[2]– فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص 32 .

[3]– محمد نصر مهنا ،علم السياسة ،(دار الغريب للطباعة والنشر:القاهرو)،1994،ص 121،120.

إذن السياسة العامة من منظور نسقي فهي تعني توزيع الحاجات المادية والمعنوية داخل المجتمع اعتمادا على أساليب تسلطية إلزامية على المؤسسات والسلوكيات للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي والموجهة للنظام الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثا:السياسة العامة من منظور الحكومة:

قد ترسم السياسة العامة من طرف قواعد رسمية والمتمثلة في الحكومة والتي تقوم باتخاذ القرارات وتنفيذها وقد عرفها جيمس أندرسون:" هي برنامج عمل مقترح هادف بعقبة أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية معينة ".

فالسياسة العامة تظهر في شكل مجموعة تطورات للأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها،علما أن هذه الأجهزة تؤثر في عملية رسم السياسة العامة وتواجه مشاكلها بمجموعة تحديات وإجراءات.

و قد ساهم بعض القوى الغير الرسمية في صنع السياسة العامة و تطويرها و تستمد خصوصياتها من قبل السلطات المخولة وعادة تتمثل في المشرعون و الرؤساء أو المجالس و الهيئات العليا و قد يتمتعون بصلاحيات تكزن مقيدة و ليست مطلقة[1].

الفرع الثاني: التعريف الإجرائي للسياسة العامة :

السياسية العامة عبارة عن مجموعة أعمال موجهة نحو أهداف مقتصرة و لا تشمل التصريحات العشوائية قصد حل المشكلة و العفوية بل هي مجموعة التدخلات المقررة من طرف السلطة العمومية قصد المشكلة التي تدخل في نطاق اختصاصها،و اعتمادا على التطبيقات القانونية للسياسة العامة حتى تصبح ملزمة للخاضعين لها.

وقد تشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية المنضمة في حل مشكلاتها كتنفيذ سياسة أمنية أو دراسة لمعالجة الأزمات المحلية أو الدولية[2].

ومما سبق يمكن الخروج بمفهوم شامل و أدق للسياسة العامة:"وهي مجموعة القواعد و البرامج الحكومية التي تشكل قرارات و مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين و قد

[1]– جيمس أندرسون،صنع السياسة العامة ، ترعامر الكبيسي،(دار المسيرة:عمان)،(د.س.ن)،ص15،14 .

[2]– حسن بلا، مدخل لفهم السياسة العامة،مجلة العلوم القانونية،العدد52،الجلفة،27أكتوبر 2012،ص04.

تم التعبير عن سياسة العامة في صور مختلفة منها القوانين و اللوائح و القرارات الإدارية و الأحكام القضائية[1].

المطلب الثالث:مراحل السياسة العامة:

تتغير السياسة العامة بتغير مراحلها وتتطور لأجل الوصول للأهداف المنشودة وهي كالتالي:

الفرع الأول:صنع السياسة العامة:

هي عملية في غاية الأهمية و تمتاز بالتعقيد والدقة وتمر بعدة خطوات هي:

أولا–تحديد المشكلة:

تعاني المجتمعات المعاصرة من تعقد و تزايد المشاكل مما يجعل هذه المرحلة أهم المراحل وخاصة أن دور الحكومة تهتم و تبحث عن حلول لها و أول خطواتها تقوم بتحديد المشكلة:

01:تعريف المشكلة في السياسة العامة:

هي ظاهرة معددة ترتبط بقضية أو موقف محدد و لها آثار مباشرة أو غير مباشرة،فيقوم صانع السياسة العامة بدراسة المشاكل العامة للمجتمع و التي تدفعهم للانتباه بدراسة المشكلة من كل جوانبها و بشكل سريع لكي لا يتفاقم الوضع نحو الأسوأ باعتبارها تمثل مجموعة مطالب و قيم و حجات بغرض الاستجابة لها[2].

02:خطوات تحديد المشكلة:

–تعريف المشكلة و تميزها.

تحليل المشكلة بمعرفة أسبابها و أهدافها.

–إعداد قائمة الحلول التي يجب إتباعها لحل المشكلة.

تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة والتي تشمل المهارات والموارد البشرية...

–تحديد الخيارات الأفضل واتخاذ القرار.

–وضع خطة التنفيذ.

---

[1]– سعد علي حسين التميمي، السياسة العامة في ماليزيا ، (قراءة في آليات صنعها وخصائصها،(مركز الدراسات الآسيوية:القاهرة)،(د.س.ن)، ص02.

2– ابتسام قرقاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

-المتابعة والتقييم العام للسياسة العامة[1].

ثانيا:جدول الأعمال والأجندة السياسية:

تقوم الحكومة بإدراج أهم المطالب والقضايا العامة للمجتمع في جدول أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بالأجندة السياسة الحكومية فتقدم بعمليات المناقشة ثم اتخاذ القرارات الرسمية للمطالب المطروحة[2].

ثالثا:بلورة وصياغة السياسة العامة:

بعد تحديد المشاكل ووضعها في جدول يأتي دور الحكومة حيث تقوم بصياغة أفكار السياسة العامة ودراسة المشاكل الأكثر تعقيدا وذات أولوية وتأتي هذه العملية محصلة تفاعل لعوامل سياسية و اقتصادية واجتماعية وقد تظهر مجموعة آليات تأثر في صياغة و بلورة السياسة العامة وهي: المساومة-الصراع-التعاون والإقناع-التنافس-الأوامر أو الفرض[3].

رابعا:تبني وإقرار السياسة العامة:

تصل الحكومة لأهدافها بواسطة قوانين و إصدار تشريعات ضمن اتخاذ القرار بالمفاضلة بين البدائل المطروحة للسياسة العامة فتقديم المشاريع أول مرحلة لاتخاذ القرار وتوجد للسلطة التشريعية ثم تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة و مجلس النواب حسب اختصاص كل دولة ثم تطرح للجنة القانونية و تقدم للتصويت عليها وإذ تما قبوله يرفع لرئيس الدولة للمصادقة عليه لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح بعدها ساري المفعول وفي حالة رفضه يرفع للمجلس للمراجعة وإذ تم الموافقة عليه يصبح نافذ المفعول.

الفرع الثاني:مرحلة تنفيذ السياسة العامة:

هي عملية تحويل السياسة العامة من قرارات لعمل تنفيذي للأجهزة المختصة في التنفيذ لمختلف المستويات و تتمتع بالسلطة التقديرية الواسعة نتيجة تمتعها بالخبرة و الكفاءة ما يؤهلها لإصدار لوائح لازمة للسياسة العامة وتنفيذها على أرض الواقع بتوفير عوامل

---

[1]- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات ،مدخل جديد في الأنظمة الحكومية، (مطابع البيان التجارية : دبي)، 1994، ص250.

[2]- جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 21.

[3]- حمد مصطفى حسين، مرجع سابق، ص، 250- 251.

حتمية في التنفيذ[1] من خلال خطوات تنفيذ السياسة العامة والتي يمكن تحديد أهم خطوات عمليات تنفيذ السياسة العامة بدقة و أهمها:

-وضع الخطط التنفيذية.

-تنظيم وتنسيق العمل.

-توجيه الموظفين وقيادتهم.

-الرقابة على التنفيذ[2].

الفرع الثالث:تقويم السياسة العامة:

تقوم عملية التقويم على دراسة الإيجابيات و السلبيات المترتبة عن آثار السياسة العامة و عن تنفيذها و مدى فاعليتها و كفاءتها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها و مصطلح التقويم يوازي التقرير والقياس والتثمين كما عرفها وليام دان:" عملية تطبيق بعض القيم و المقاييس على نتائج السياسات العامة و البرامج المعبرة عنها"[3].

أولا- أشكال التقويم:

-**التقويم المتقدم**:يحدث قبل تبني السياسة العامة.

-**التقويم الإستراتيجي**:القيام بترتيبات قبل بدأ التنفيذ و يمنح المنفذين معلومات عن البيئة الداخلية و الخارجية.

-**تقويم البرامج**:يكون قبل بدأ تنفيذ و معرفة قدرة تنفيذ البرامج.

-**التقويم الفاعلية**:معرفة مدى فاعلية البرامج التنفيذية و يكشف عن الإجراءات السطحية و الخفية.

-**تقويم الأداء**: التنبؤ لما قد يحدث.

---

[1]- جيمس أندرسون ، مرجع سابق ، ص 82.

[2]- بونوة نادية ،"دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقيم السياسة العامة دراسة في الجزائر1989-2009"، مذكرة ماجستر، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع السياسات العامة والحكومات المقارنة ،جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2009-2010 ، ص59.

[3]- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص311.

-**تقويم النتائج و السياسات:**تشخيص النتائج الإيجابية و السلبية المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة.

ثانيا:خطوات عملية تقويم السياسة العامة:

01-**تقويم عملية صنع السياسة العامة:**يهدف للكشف عن سلبيات وإيجابيات لطرح بدائل أفضل للخروج من الدائرة الروتينية لصنع السياسة العامة.

02-**تقويم عملية تنفيذ السياسة العامة:**تعني مراجعة الأهداف المسطرة للجهاز التنفيذي باتباع الخطط في التقويم لتنفيذ السياسة العامة و قد تترتب عنه دراسة هيكل المنظمة و القواعد التي تحكمه و تتحكم في سلوكياته.

03-**تقويم آثار السياسة العامة:** تتحكم قد تتم مراجعة الخطط و البرامج ومقارنتها بقدرة التنفيذ و تتضمن التقويم آليات مختلفة كالشفافية وحكم القانون واعتماد على قيم صياغة السياسة العامة[1].

04-الصعوبات التي تواجه السياسية العامة :

-العمليات السرية بين الأجهزة التنفيذية والهيئات التابعة وغياب عنصر المحاسبة.

-غياب التنفيذ الفعال وصعوبة تحديد الأولويات.[2]

المطلب الرابع:عناصر السياسة العامة:

من الضروري طرح عناصر السياسة العامة في شكل تسلسلي لأهمية الترابط ونذكرها كالأتي:

الفرع الأول:المطالب السياسية:

كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الأفراد بخصوص قضية معينة[3] وقد تكون المطالب كاقتراحات لمشكلة معينة مثلا وجود اقتراح يعبر عن منح قروض للمقترضين في كل الطبقات بينما تطالب مجموعة أخرى بتفادي ذلك لأجل تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية.

1- بونوة نادية ، مرجع سابق، ص 59،60.

2- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص327.

3- موفق حديد مجد، الإدارة العامة،هيكلة الأجهزة ووضع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية،(دار الشروق للنشر والتوزيع:عمان)،2007،ص118.

الفرع الثاني:قرارات السياسة العامة:

كل ما يصدر عن المسؤولين القادة الذين يصدرون الأوامر المحركة لإجراءات السياسية العامة والفعل الحكومي وهي قرارات غير روتينية[1] تشمل قرارات تشريع القوانين وإصدار الأوامرالتنفيذية ووضع قواعد إدارية وتقديم التفسيرات القضائية الهامة للقوانين[2].

الفرع الثالث:مصادر السياسة العامة ومحتواها:

هو تفسير رسمي للسياسة العامة يشمل قوانين تشريعية وأوامر تنفيذية وتنظيمات إدارية وقرارات المحاكم وتشمل خطب المسؤولين ويظهر الغموض في التفسيرات القانونية للسياسة العامة.

الفرع الرابع:مخرجات السياسة العامة:

تعني كل ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام مستقبلا وقد تكون المخرجات بعيدة عن كل ما هو متوقع في تحقيقه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.

الفرع الخامس:عوائد السياسة العامة:

كل ما يتلقاه المجتمع جراء تطبيق هذه السياسات سواء كانت مقصودة أو غير ذلك والتي تنتج عن الفعل وتختلف هذه العملية على حساب المستفيدين أو المتضررين منها وهذا يساعد على قياس مدى نجاح أو فشل السياسة العامة في تحقيق الأهداف المنشودة[3].

المبحث الثاني:مفاهيم عامة للأزمات المالية:

تعتبر الأزمات المالية من أكبر المواضيع تداولا نظرا لطبيعتها الدورية رغم ذلك إلا أنه يصعب تحديد مفهوم واحد إلا أن أهمها يظهر كالآتي:

---

1 – بشير بورنان، وليد مبارك،"دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائر 2006–2010"،مذكرة ليسانس ،(قسم العلوم السياسية،فرع تنظيمات إدارية وسياسية:جامعة بسكرة)،2009–2010،ص20.

3 – ثامركامل الخزرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،دراسة معاصرة في استراجيات إدارة السلطة، (دارمجدلاوي للنشر والتوزيع:عمان)،2004 ،ص29.

– عامر خضير الكبيسي ، السياسات العامة ، مدخل لتطوير أداء الحكومات ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية:الرياض)، 2008 ، ص10.[3]

المطلب الأول:مفهوم الأزمة المالية:

هي حالة أو مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية يصاحبها تسارع في الأحداث والتي تؤدي لعدم الاستقرار والتي تدفع متخذ القرار للتدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإعادة توزيع النظام من الدخل والثروات بين الأسواق الدولية والمالية[1].

كما هي تدهور وانهيار مفاجئ في الأسواق والمؤسسات المالية كالأسهم أو العملات لدولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية لتمتد بعد ذلك للإقتتصاد الكلي أو الجزئي[2]، لمجمل المتغيرات المالية من حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف والتي تعبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي والنقدي.

كما يتضمن ضغوطات خارجية وتهديدات بتصاعد الأزمة والتي يتحكم فيها بوقت محدود واللازم لحلها والقضاء عليها وقد تنتقل هذه الأزمة من القطاع المالي للقطاعات الأخرى لتشمل القطاع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وهي الحالات الأكثر تأثيرا[3].

المطلب الثالث:الخصائص الأساسية للأزمات المالية:

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم الخصائص التي تتميز بها الأزمات المالية.

-تبرز هاته الخصائص الأساسية في النقاط التالية:

1-حدوث الأزمة المالية بشكل عنيف ومفاجئ يؤدي اهتمام الجميع سواء تمثل ذلك في منظمات أو أفراد.

2-تصاعد الأزمات المالية المتواصل يؤدي لدرجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة آثارها المتسارعة.

3-نقص في توفير المعلومات والبيانات الكافية واللازمة عن الأزمة المالية وعدم دقتها.

4-الخروج من الأنماط التقليدية التنظيمية واحتكار نظم ونشاطات تساعد على استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة عن التغيرات المفاجئة .

---

[1]- ابراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية ، (الدار الجامعية للنشر والتوزيع : مصر) ، 2009 ،ص18.

[2]- فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، مجموعة مقالات : الأزمة المالية العالمية الراهنة ، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سكيكدة : الجزائر) ، 2009 -2010 ، ص 02.

[3]- زهية كواشو، فتيحة بن حاج جيلالي معزاوة، الأزمة المالية وعلاقتها، بسعر الفائدة، مداخلة للملتقى الدولي حول:الأزمة المالية العالمية المصرفية،(المركز الجامعي مليانة:الجزائر)، 05-06 ماي2009،ص04.

5-تسبب الأزمة المالية في بدايتها صدمة توتر عالي يضعف في إمكانية الفعل المؤثر لمجابهتها.

6-نقطة تحول أساسية لأحداث جديدة تتسم بالتشابك والتداخل .يكون هذا في إطار مواجهة الأزمة.

7-تتميز الأزمات المالية بالتعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.

8-ظهور حالات مختلفة نتيجة حالات من الخوف من آثار السلبية للأزمات المالية[1].

المطلب الرابع : أسباب الأزمات المالية وسياسات تجنبها:

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية كسبب واحد أو سببين ، فهناك جملة أسباب تختلف من اقتصاد دولة لأخرى حسب ظروفها وتتضافر في آن واحد لأحداث الأزمة المالية ،و يمكن تفصيل هذه الأسباب كالتالي.

الفرع الأول : عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن إحدى أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على البنوك ذوي علاقات التصدير والاستيراد ، فالتغيرات في سعر الفائدة عالميا ى يؤثر فقط في تكلفة الاقتراض بل تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيتها ، فتقلب أسعار الفائدة هي أحد أسباب حدوث الأزمات المالية ، فكلما زاد سعر الفائدة زادت تكلفة القروض وقلت عمليات الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح[2].

وقد تشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية شهدت :

أولا-تقلبات في أسعار الفائدة: تؤثر في تكلفة الاقتراض والاستثمار الأجنبي.

ثانيا-انخفاض شروط التبادل التجاري: اعتماد على نوع واحد من صادرات المنتجات الذي يؤدي صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

ثالثا-التقلبات في معدل التضخم: عامل أساسي في قدرة القطاع المصرفي في قيامه بدور الوساطة المالية.

[1]- فريد كورتل ، مرجع سابق ، ص 03.

[2]- بوخالفة رياض، مرجع سابق،ص10.

رابعا-التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية: يؤدي انخفاض أسعار الصرف لانخفاض الأرباح من قطاع التجارة الخارجية[1].

الفرع الثاني: اضطراب القطاع المالي:

شكل التوسع في منح الائتمان و التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا، فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينات توسع كبير وتواكب مع التفتح الاقتصادي والتجاري[2].

كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية للدول النامية وهي الانتكاسة الأكبر مقارنة بالدول الصناعية ودلت دراسة 1994 أن سبب الأزمات المالية يعود لانهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة ، كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينات .

الفرع الثالث : تشوه نظام الحوافز:

لا يتأثر ملاك البنوك والإدارات العليا ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في إحداثها قلا يتم تحميلهم نتائج الخسائر التي حدثت جراء الأزمة .وأكدت الدراسات العليا أن الغدارات العليا كثيرا ما نجحت في إخفاء الديون المعدومة لسنوات ، وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية وضعف الإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى[3] .

كما ربطت المكافآت الممنوحة لمديري المنظمات المالية بالأرباح التي تجنيها المنظمة ، مما أدى بالمديرين بالبحث عن مشاريع أكثر ربحية[4]مهما تكن درجة المخاطرة.

الفرع الرابع : سياسات سعر الصرف:

إن الدول التي انتهجت سعر الصرف الثابت هي أكثر عرضة للصدمات الخارجية ، ففي هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور البنك الملجأ الأخير للإقتراض بالعملات الأجنبية ، حيث يعني ذلك أن فقدان السلطات النقدية لاحتياطها من النقد الأجنبي

---

[1]- الجوزي جميلة، "أسباب الأزمات المالية وجذورها" ،مداخلة بمؤتمر :الأزمة المالية وكيفية علاجها،(جامعة الجنان : الجزائر) ، 13-14 مارس،2009 ، ص 06.

[2]- عزيزة ساعد ، وسيلة قحيليز ، مرجع سابق ، ص 28.

[3]- بوخالفة رياض ، مرجع سابق ، ص 12.

[4]- العابد أيوب ، مرجع سابق ، ص 20.

، وحدوث أزمة العملة مثل المكسيك و الأرجنتين بظهور العجز في ميزان المدفوعات ، ومن ثم تنقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من تفاقم الأزمة[1].

وبالمقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن أزمة العملة سيؤدي من خفض قيمتها وزيادة في الأسعار المحلية.

وهناك من يرجع أسباب الأزمات المالية للنقاط التالية: [2]

-المتغيرات الدولية المتمثلة في الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية.

-نقص الشفافية وعدم دقة المعلومات كالكشف عن الاحتياطات الداخلية والخارجية.

-التغيرات التكنولوجية كالاختراعات الجديدة التي تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول ، وتحدث أزمات متعددة.

المطلب الرابع : أنواع الأزمات المالية:

هناك من يقوم بتقسيم الأزمات المالية التي تتعرض لها الدول لنوعين:

الفرع الأول: أزمات مالية تتعلق بسوق السلع والخدمات العينية وأزمات تتعلق بالاقتصاد النقدي :

أولا-الأزمات العينية:

أزمات يعكسها الميزان التجاري للدولة حيث تقاس صادراتها في مقابل مقدار وارداتها ، وكلما كان هناك حجز في الميزان التجاري احتاجت الدولة للتدخل لزيادة صادراتها من خلال زيادة الإنتاج العيني للسلع والخدمات فإذا زاد عجز الميزان التجاري كل عام زادت ديونها الخارجية وقد تصل للتفوق عن سداد الديون فتصل لأقصى الأزمات التي يمكن أن مواجهها.

أما في حالة نقص الصادرات فتركز الدولة على دورة الأعمال Business في الدول المتقدمة الصناعية ويساعد ازدهار الصناعة في تنشيط الطلب على الموارد الأولية التي تصدرها الدول النامية.

ثانيا-الأزمات النقدية :

تظهر نتيجة زيادة تكلفة الائتمان وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والخارجية التي تحصل عبها الدولة ويزداد معدل التضخم بها ، فحصول الدول النامية على قروض

[1]- بوخالفة رياض، مرجع سابق ، ص 12.

[2]- الجوزي جميلة، مرجع سابق ، ص 06.

خارجية أجنبية يعني التزامها بسداد أصول القروض وفوائدها عند استحقاقها فأي تغير في سعر الفائدة على العملات الأجنبية بالزيادة يؤثر سلبا على قدرة الدول المدنية على السداد وهنا تنشأ الأزمة . وقد يحدث نتيجة ظهور احتلال كلي على صعيد الاقتصاد وتصبح السلطات النقدية غير قادرة على الدفاع على السعر الثابت للعملة الوطنية مما يجبرها على التخلي عنه لصالح تبني نظم الصرف المرنة[1]

الفرع ثاني: الأزمات المالية المتعلقة بالاقتصاد الكلي:

هناك أنواع مختلفة للأزمات المالية حسب طبيعتها حيث صنفها صندوق النقد الدولي إلى:

أولا-أزمة مصرفية :

تنشأ الأزمة المصرفية من خلال مجموعة مصاريف وتمر بثلاث مراحل وهي:

01-المرحبة الأولى: في ظل الانتعاش الاقتصادي يكون المناخ ملائم لمنح القروض بسبب ارتفاع الفوائد المنتظرة ، حيث تسود منافسة بين المصاريف تؤدي لتخفيض علاوة الخطر وتساهل في شروط الاقتراض ما يؤدي لارتفاع حجم القروض الموزعة وتحمل البنك مخاطر مرتفعة .

02-المرحلة الثانية: حدوث صدمة خارجية كانفجار فقاعة أصول (العقارات ، الأسهم) وبالتالي تلجأ المصاريف لتقليص حجم الاقتراض ورفع علاوة الخطر.

03-المرحلة الثالثة: نظرا لتقليص حجم القروض الممنوحة من طرف المصارف لغرض الاستثمار والاستهلاك ،فقد يؤدي ذلك لانخفاض حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي قد يحدث ما يسمى بالانكماش أي الأزمة .

[1]- عبد الله شحاته ، مرجع سابق ، ص 3.

توضيح الأزمة المالية الناتجة عن القطاع المصرفي في ثلاث مراحل في الشكل التالي:[1]

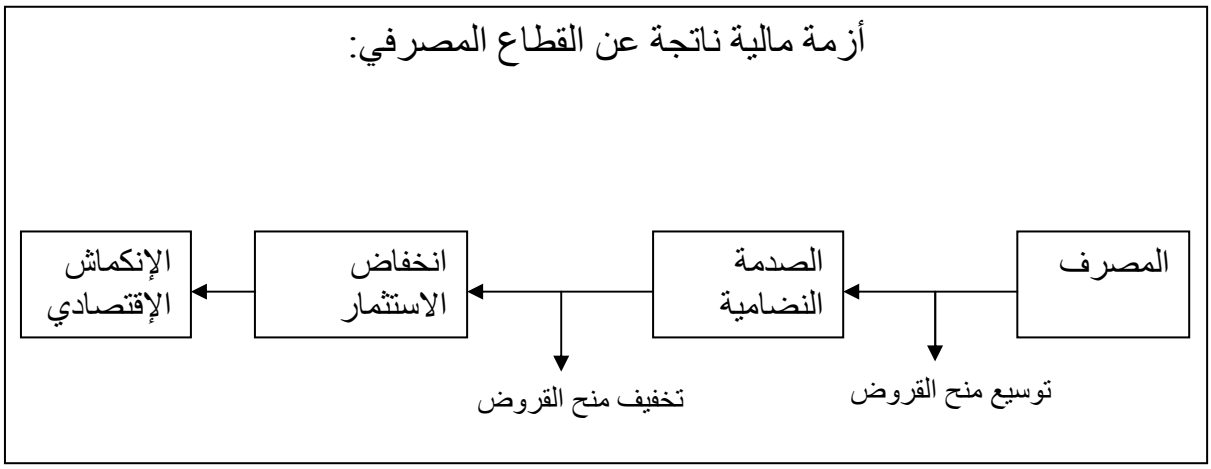

وقد تقسم الأزمات المصرفية عموما إلى:

***أزمة السيولة :** هو الارتفاع المتزايد في سحب الودائع ، فالمصرف يستخدم نسب كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض ، ويحتفظ بنسبة محددة [2] من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة ، ويواجه المصرف أزمة حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صور أزمة سيولة ، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد لمصاريف أخرى ، فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول ، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة مصرفية وهي أزمة سيولة[3] .

ولقد كانت الأزمات المصرفية تميل باستمرار لوقت طويل من وقت أزمات العملة ولها أثار قصوى على النشاط الاقتصادي ، وقد كانت أزمات نادرة في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات ، وتحدث بالترادف على أزمات العملة مثل حالات التغير المالي ببنك بريطانيا Overend end Gurney ، وبنك الولايات المتحدة الأمريكية « Bon Kof United states » [4] عام 1931.

---

[1]– العابد أيوب ، مرجع سابق ، ص 24–25 .

[2]– بوخالفة رياض ، مرجع سابق ، ص 08.

[3]– العابد أيوب ، مرجع سابق ذكره ، ص 25.

[4]– العابد أيوب، مرجع سابق ذكره ، ص 25.

***أزمة الائتمان:** وتحدث لما تتوفر الودائع لدى البنوك وتفرض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب ، حيث تحدث أزمة في الاقتراض[1].

ثانيا-أزمة عملة وأسعار الصرف:

تحدث هذه الأزمة عند ظهور تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف العملة ، ما يؤدي لتأثيرات جوهرية في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة العمليات المضاربة[2] على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن عملة بيع مقادير ضخمة من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة ، غير أن هذه القرارات تكون مهمة في كثير من الصروف خصوصا في حالة قصور في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبي ، وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجية .إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي بتأثيرات على قطاعات أخرى وإلى تباطأ النمو الاقتصادي وإلى الانكماش وقد يقود للكساد الكلي[3] .

ويميز بعض المحللين للأزمة أن أزمة العملة تتمثل في نوعين :

01-أزمة عملة ذات طابع جديد: ينتاب المستثمرين قلق شأن جدارة الميزانيات جزء من الاقتصاد العام والخاص ، ويمكن أن يؤدي في أسواق مالية و رأسمالية إلى الضغط السريع على سعر الصرف.

02-أزمة عملة ذات طابع قديم: تبلغ الأزمة حدتها بالإفراط في الإنفاق والارتفاع الحقيقيين في العملة التي تؤدي لإضعاف الحساب الجاري ما يؤدي لتخفيض قيمة العملة.[4]

ثالثا-أزمة أسواق المال "حال الفقاعات"

والتي تعرف بالأزمات المالية الشاملة systemic financial crisis وهي أزمات باضطرابات شديدة في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف « bubble » والتي تحدث عندما يرتفع سعر الصرف الأصلي بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة ظاهرو الفقاعة بشدة

---

[1]- الجوزي جميلة ، مرجع سابق ، ص 02.

[2]- العابد أيوب ، مرجع سابق ، ص25.

[3]- عزيزة ساعد ، وسيلة قحيليز ، مرجع سابق ، ص 21.

[4]- أحمد يوسف الشحات ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة الأزمة ، جنوب شرق آسيا ، (دار البيل للطباعة والنشر: مصر) ، 2001، ص 14.

المضاربة ويكون من شراء الأصل هو الربح الناتج عن الارتفاع في سعره وليس سبب قدرته على توليد الدخل ، ولكن بتجرد رجوع الأسعار لقيمتها الحقيقية يحدث الانهيار[1] في الاقتصاد الحقيقي ويتضمن هذا النوع صور مختلفة من الأزمات.

01-أزمة التوقف بالوفاء عن الالتزامات: insolvenygrises وتنتج باختلال الهياكل التنموية للمشروعات وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين الأصول والخصوم للبنوك، وتعثر مشروعات البنوك و لا تصبح قادرة عن الوفاء بالتزاماتها.

02-أزمة انفجار فقاقيع الأصول: تحدث بارتفاع أسعار الأصول بسبب هجوم مضاربي عنيف.

03-أزمة استراتيجيات وقف الخسائر: « stop-loss strqtegies grisis » وينتج باستخدام المضاربين ممارسات لتنظيم عمليات شراء وبيع الأوراق المالية[2]

04-أزمة المديونية الخارجية:

تعرف المديونية على أنها تلك العملية التي تتميز بحكة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلد المقترض من الدولة الدائنة وعند انقطاع حركة التدفقات والتي تحدث أزمة المديونية ، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجع لعدم قدرة الطرف المقترض للوفاء لالتزاماته فهي قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في الدولة المعنية اتجاه غير المقيمين لدفع أساس مع بدون فائدة ، مع بدون أساس ، وقد هذا النوع من الأزمات إما عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتمد المقرضون أن التوقف عن السداد قد يحدث وسيعدون لمواجهة أزمات ومن ثم يتوقفون عن تقديم القروض الجديدة ، ويعلنون على تصفية القروض[3] ، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص أو دين سيادي عام ، كما أن المخاطر المتوقعة بأن بتوقف القطاع العام عن سداد ديونه والتزاماته ، قد يؤدي لهبوط حاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل أو إلى أزمة الصرف الأجنبي[4]، فقد ينجم عن عبء خدمة الديون يضع الطرف المدين أو البلد أمام خيارين كالنمو والتنمية من جهة وخدمة الديون الخارجية من جهة أخرى ، فإذا اهتمت الدول

[1]- بوخالفة رياض ، مرجع سابق ، ص 09.

[2]- أحمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص 14.

[3]- بوخالفة رياض ، مرجع سابق ، ص9.

[4]- عرفات تقي حسين ، التمويل الدولي ، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن) ، 2009 ، ص 233 ، 234.

النامية بجوانب النمو والتنمية فإنها قد تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ، وإن وضعت اهتماماتها ووفائها بالتزاماتها في المرتبة الأولى ، فإنها لابد لها أن تضحي إلى حد كبير بإمكانيات النمو والتنمية.

المطلب الخامس:المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية:

الفرع الأول: مفهوم المؤشرات الدالة عن حدوث الأزمات المالية:

تعتبر كأداة لإنذار والتحذير لمتخذي القرارات و صانعي السياسات العامة لتجنب الأزمات المالية من مخاطر السيولة و الائتمان واستخدمت هذه المؤشرات لدعم البنوك و المؤسسات المالية للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي، وقد تم اقتراح نظام Camel والذي يعني:

C برأس المال – A الإدارة – M الربحية –L السيولة

الفرع الثاني:أنواع المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية:

أولا:المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

1–نمو الديون الخارجية و زيادة في العملات الأجنبية.

2–انخفاض الاحتياط العالمي.

3–انخفاض حقيقي في معدل الصادرات.

4–العجز المالي المتزايد للدول.

ثانيا:مؤشرات تخص الهياكل البنيوية للأوراق المالية والنقدية:

1–ضعف الجهاز الإداري المشرف على أسواق المال وقطاعات البنوك.

2–غياب الشفافية و الإفصاح اللتان ستلزمان التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

3–الرقابة على المؤسسات التي أثرت على الدخول في السوق والخروج منه[1].

[1]– بوخالفة رياض، مرجع سابق ذكره ، ص 9 وما بعدها.

خلاصة :

باعتبار أن الأزمة المالية تعني الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية أو في عملة دولة ما فإنها قد تنقسم الأزمة المالية لأزمة مصرفية وأزمة عملة و أزمة.

الديون السيادية وأزمة أسواق المال ، كما عانى الاقتصاد العالمي لمجموعة أزمات منذ أزمة الكساد الكبير 1929 إلى أزمة الرهن العقاري 2008 ، وترجع أهم الأسباب لهذه الأزمات لاضطرابات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال والمضاربات الوهمية ، وللخروج من هذه الأزمات يتطلب تكاثف في الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يضع السياسة العامة أمام الحرية في التعامل مع الأزمات المالية والتي تعتبر مفتاح في يد الدولة للخروج من الوضع المتأزم لحالة من الاستقرار واعتمادا على مجموعة أساليب داخلية وخارجية لتفادي الوقوع في أزمات لاحقة مستقبلية .

الفصل الثاني :
تجليات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة

تمـــــــهيد :

أثرت الأزمة المالية العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة على الدول المتقدمة انطلاقا من ظهورها في القرن العشرين أي نتيجة ماسمي بأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية و هذا لا يعني أن الدول النامية كانت في مأمن من تداعيات الأزمة التي زادت بسبب حدة الديون السيادية كما أثرت على السيولة بالدول المعنية والمتضررة من جراء الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على العلاقات الدولية وزادت من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أدى هذا البحث عن إصلاحات وسياسات عامة لتفادي هذه الأزمات دون المساس بمصالحها ومكانتها العامة .

وقد سلطت هذه الورقة على تأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاجتماعية على الأزمة المالية حيث تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين أساسيين هما:

الفصل الثاني: تجليات الأزمات المالية العالمية والسياسية العامة.

المبحث الأول: مظاهر الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية على السياسية العامة.

المبحث الأول : مظاهر الأزمة المالية العالمية :

المطلب الأول :تجليات أزمة الرهن العقاري على السياسة العامة:

الفرع الأول : تعريف أزمة الرهن العقاري :

أولا- تعريف الرهن:عقد يلزم به شخص ضمان الدين تجاري علية أو على غيره وان يسلم مال للدائن ويعتمد هذا الرهن على القانون لضمن حق الدائن[1].

تعريف الرهن العقاري: هو قرض يمكن المقترض سواء فرد أو مؤسسة من أن يقترض مثلا نقودا ليشتري منزلا أو أي عقار أخر وتكون ملكية العقار ضمان للقروض بمعنى ان العقار يبقى مرهون حتى سداد القروض[2].

ثانيا-تعريف أزمة الرهن العقاري:

هي أزمة مالية خطيرة ظهرت فجأة فجرتها في البداية تهافت البنوك في منح القروض عالية المخاطر ثم انتشرت في أسواق الولايات م أمريكة مقابل سعر فائدة أعلى بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح[3] وتعتبر هذه الازمة يبن رئيسي ومباشر للازمة المالية (2008,2007) باعتبار أن قطاع العقارات كانت محددة في امريكا فهي أكبر مصدر للإقراض و الاقتراض[4]

الفرع الثاني : نشأة أزمة الرهن العقاري :

يمتلك الاقتصاد الأمريكي ما يقارب من ثلاث إلى أربع كل الاقتصاديات العالمية إلا إن الكثير من الأسر الأمريكية لا تملك سكن للعيش فقامت القادة السياسية برفع شعار توفير منزل لكل مواطن فانتشرت المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية في المجال العقاري ،

---

[1]- سمير جميل ، حسين الفتلاوي ، العقود التجارية الجزائرية (ديوان لمطبوعات الجامعية بن عكنون :الجزائر)،2001 ،ص429-430 .

[2]- محمد الصبيعي ، وآخرون ، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية ، (مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع :عمان)، 2011 ، ص 363.

3- فاتح قرينس، دراسة عن أزمة المالية العالمية ، متحصل عليه: http : //www.faeh foruns.com .

[4]-عزاوي مترمن, لانهيار المالي والحتمية الدياليتيكي ،متحصل عليه : http://www.aljazera .net.2009 .

إذن فامتلاك سكن يكون مقابل دفع ثمنه على أقساط شهرية تعادل قيمة لإيجار للمنزل[1] أما الأزمة فقد بدأت فيما عرف بالرهنات العقارية لأقل جودة فيشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار وعند ارتفاع قيمته يحاول صاحب لعقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية وبالتالي فإنها معرضة أكثر للخاطر[2] إذا انخفضت قيمة العقار استخدمت البنوك المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل فتجمع محفظة الرهنات العقارية يلجا لإصدار أوراق مالية جديدة يقتض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المنخفضة وهو ما يطلق عليه بالتوريق[3]

الفرع الثالث:إستراتيجيات السياسة العامة على أزمة الرهن.

تحاول السياسة العامة بأقل الخسائر على تجديد نفسها مع كل متغيرات جديدة والتجاوب معها إيجابيا للخروج فتعمل على تميز نجاحاتها في إدارة أزماتها السابقة واللاحقة واستعداد بمواجهة العراقيل التي تواجهها , ومن هنا تكتب السياسة العامة قدرة هائلة على التجاوب كما تقوم باحتواء كلما ما ينعكس سلبا أو ايجابيا فقد اتجهت بالولايات المتحدة الأمريكية السياسة خاصة فقامت بوضع قواعد مشددة في استخدام لائتمان وتحرير السواق الرهن العقاري وإلغاء القواعد التنظيم التي وضعت مسبقا ولم تؤدى بنتائج مرغوبة فيها وقد ترتب عن هذه الإجراءات إنشاء سوق ثانوية لرهن العقاري في تسعينيات للقرن الماضي وخاصة مع ظهور العولمة المالية باتت السياسة العامة في التنظيم قدراتها وشحن بإمكانيات للازمة وتنشيط كفاءاتها[4].

كما توجهت بحكومات لأمريكية بالقيام بمجموعة إجراءات مع بداية الألفية الخاصة بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 بتوسعات ملحوظة في تطبيق اعتمار السياسة العامة على تطبيق سياسة تحرير المنظمة البنكية واعتبار سياسة نقدية توسعية لزيادة وتيرة النشاط

[1]– بن لاغة إحسان أنعكسات الازمة المالية العالمية على الدول النامية مع الإشارة لعينة من الدول العربية ، مذكرة ماستر ،(تخصص مالية و نقود، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة: الجزائر)2011 /2012 ، ص 36.

[2]– عزاوي مترمن ، موقع إلكتروني مرجع سابق .

[3]– بن لاغة إحسان، مرجع سابق ، ص 36.

[4]– سيرج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، مجلة شؤون الوسط، أفريل 1998 ، ص23 .

الاقتصادي اعتمادا على سياسة لاقتراض المرنة وتوقفت وضع تسهيلات للإفراد في الحصول على قروض بنكية دون التحقيق من جدارة الائتمان وزيادة عدد المقترضين من 2001 –2007 تجسيد في ارتفاع أسعار المنازل وظهور مضاربات المفرطة في الأسواق فسياسة لإقراض أكثر من مرة بضمانات قليلة أدى لتراجع المؤشرات في البورصات العالمية[1].

المطلب الثاني : تجليات السياسة العامة على أزمة الديون السيادية:

الفرع الأول :تعريف أزمة الديون السيادية:

أولا– تعريف الديون السيادية :هي سندات تقوم الحكومة بإصدارها كعملة أجنبية وطرحها للبيع للمستثمرين خارج الدولة أي انه شكل من أشكال اقتراض ولهذا افعلي الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المتمثلة في شكل السندات بالعملة الأجنبية وان يكون لديها تدفقات نقدية من النقد الأجنبي الذي يسمح لها بذالك حرصا منها على زرع الثقة لدى المستثمرين الأجانب وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض.

ثانيا– تعريف أزمة الديون السيادية : تحدث هذه الأزمة عندما يصل مستوى المديونية ذروته القسوة يؤدى لمجموعة مخاطر كما سلمت مخاوف التي أشارت لها التقارير الدولية والتي أثبتت أن بلوغ أزمة الديون السيادية قد تؤدى ي النهاية لازمة مالية عالمية[2].

ثالثا– التطور التاريخي للديون السيادية الأمريكية:

يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلى عام 1917 أي قبل الحرب العالمية الأولى أثناء قيام الحكومة الفيدرالية بوضع القانون لحد قيمة السندات والتي أصدرتها تمويل م, الأمريكية لدخول في الحرب ع,الأولى وقد زادت نسبة الدين الأمريكة لتصل إلى % 121,7 في عام 1946 ولكن استطاعت الولايات م أمريكية لتعامل مع هذا الدين لتخفيضه تدريجيا حتى وصل لنسبة% 32,5سنة 1881 وقد تضاعف الدين بسبة مرتين خلال 2000 – 2010

[1]– سميع مسعود،الأزمة المالية العالمية،نهاية اللبيرالية المتوحشة، (دار الشروق للنشر والتوزيع:الأردن)، 2010، ص35،36.

[2] – العابد أيوب ، مرجع سابق ،ص 81.

بعد أن كان 5,670 تريليون دولار في عام 2000 حدثت قفزة طويلة ليل حوالي 13.56 تريلون

رابعا-أسباب أزمة الديون السيادية الأمريكة :

ترجع نمو المديونية لسنة 2001 لسياسات لولايات م أمريكة الداخلية والخارجة ويرى بعض أن الأزمة تعود لسببين رئيسيين هما :

01- أسباب سياسية : يرجع السبب الرئيسي لصراع بين الجزأين الجمهوري وديمقراطي لمحاولة ضغط كل طرف على الأخر لأجل تحضير لانتخابات القادمة فوجد الحزب الجمهوري فرصة للاستفادة من عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية فعرضوا فكرة رفع صقف الدين حتى تتمكن و,م أمريكة من سدد ديونها وسد العجز عن ميزانياتها حتى تضع لحزب الديمقراطي في مأزق تستفيد منه.

-فصراع بين جزئن أدى لازمة الديون حقيقة كما ساهمت أنفقات و,م أمريكية على تجهيزات العسكرية كلفها مبالغ طائلة أدت إلى عجز ميزانياتها.

02- أسباب اقتصادية : أدى لإنفاق على تجهيزات للحروب إلى عجز ميزانية العمة لدولة نتيجة عدم قدرتها على توفيق بين إيراداتها وإنفاقاتها العامة في شبه المشاريع

لبدء بعض كميات هائلة مالية لإنعاش الاقتصادي فعدم تحكم جيد في ميزانياتها ونتيجة إنفاقاتها العالية لمخاطر أدت لظهور أزمة الديون السيادية[1]

[1]- محجوب بدة ، "قلة المديونية الجزائرية وتنوع احتياطي لتصرف يحد من تأثيرات أزمة الديون الأمريكية، جريدة الخبر،2003 .

الفرع الرابع: الديون السيادية وتأثيرها على السياسة العامة :

يواجه الدولار الأمريكي أزمة حقيقية نتيجة العجز على سداد ديونه وكان على أوربا التفكير أكثر في السياسة عامة تنتهجها ذات مسؤوليات قانونية تقوم بمجموعة إجراءات التي تمس الموازنة العامة للدولة وتطبيقها لمجموعة إصلاحات عميقة عن طريق الرقابة عليها من أجل البحث عن تحقيق الاستقرار العام للدولة .

– كما قامت الحكومة برفع قيمة الضرائب خصوصا على الشرائح الغنية مما سيزيد في نسبة الإيرادات سنة 2007

– فمن بين سياساتها المنتهجة الاعتماد على تطوير الطاقات الإنتاجية لأجل زيادة النمو الاقتصادي .

– أتضح للحكومة أنه للقضاء على الديون السيادية الأمريكية يجب زيادة نسبة الدخل المحلي. العام لأجل النمو الاقتصادي الوطني للتخفيف من حدة البوادر الأزمة المالية العالمية.

– كما أشارت سياستها لاحتمال قيامها بإجراء مزيد من التخفيضات[1] في التصنيف الائتماني.

المطلب الثالث: تجليات أزمة السيولة على السياسة العامة:

الفرع الأول: تعريف أزمة السيولة:

تحدث أزمة السيولة عند الطلب المودعين من سحب ودائعهم من البنوك ,فقد نجد معظم البنوك تعتمد على سياسات خاصة في مواجهة عمليات طلب السحب بالاحتفاظ بنسب كبيرة في بنوكها لمواجهة طلبات السحب اليومي وإذا حدث العكس فالمتوقع هو أزمة سيولة حقيقة ,وهنا يستدعي الأمر تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق البنوك أو تعميم تامين القروض وفي حالة ما لم تستطيع السياسة النقدية لتملك البنوك أو

[1]– محجوب بره، مرجع سابق .

المؤسسات المالية إنقاذ نفسها فسوف تتفاقم الأزمة , وهذا ما حدث في أند ونسيا بإغلاق 16 بنك 1997 وما حدث في الأرجنتين 2002[1].

الفرع الثاني: أسباب أزمة السيولة :

ترجع أسباب أزمة السيولة لعدم قدرة الحكومة على وضع إجراءات احتياطية على توفير الأوراق المالية للبنوك لتفادي السحب الكبير على الودائع [2].

- يؤدي اختلاس الأموال من البنوك وغياب الرقابة عليها لازمة سيولة .
- تطوير وسائل التكنولوجيا زاد من تفاقم هذه الأزمة لحدود غير معقولة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية [3].

الفرع الثالث: تأثير السياسة العامة على أزمة السيولة:

- تقوم السلطات العامة للدولة باتخاذ إجراءات الأزمة في حق البنوك ذات المخاطر المرتفعة بمحاولة تخفيض الموارد المالية والبشرية بشكل متكافئ مما ينتج عنه تزايد في النشاط الاقتصادي وتحسين الوضع المالي للبنوك ومختلف المتعاملين.
- تحاول السياسة النقدية بتنظيم معدلات التبادل بين المودعين و البنوك الذي قد يؤدي لتفادي المشاكل والأزمات التي قد تنجم .
- تقديم البنوك المركزية للبنوك الضعيفة محاولات إنقاذ من خلال تقديم مزيد من قروض الائتمان يحاول من تقليل أزمة السيولة في سحب الودائع .
- تقوم السياسة العامة للدولة بوضع مؤشرات التنبؤ أو الإنذار المبكر قبل حدوث الأزمة وتفاقمها

[1]– ناصر مراد، "الأزمة المالية العالمية لأسباب واثأر السياسات مواجهتها " مداخلة ضمن ملتقى علمي دولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف)، 2009 ص 115

[2]– محمد بن هدار، أزمة السيولة النقدية بالجزائر، جريدة الخبر، الجزائر، 2010.

[3] – ليلى شرفاوي، أزمة السيولة المالية تحرم الآلاف من الموظفين من سحب رواتبهم، متحصل عليه:
www.al jazairess.com/echorouk.2008

- إتباع نظام رقابي صارم على النظام المالي يعتمد على آليات بحكم راشد لمحاسبة المخالفين للقانون [1].

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية على السياسة العامة:

المطلب الثاني: التأثير السياسي للازمة المالية على السياسة العامة:

الفرع الأول:الوضع السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية وسياسات تجنب الأزمات المالية:

لم تترك الأزمة المالية العالمية بلدا ولم تأثر فيه وتتأثر به فقد حلت على الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير مفاجئ وسريع علي الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وخلف العديد من الأضرار السلبية التي غيرت من مجرى القرارات السياسية وتراجع فيها دور ومكانة الدولة ويرجع ذلك إلى لأسباب اقتصادية عديدة وأخرى سياسة كغياب الشفافية ونقص في سلامة المعلومات ودقتها وضعف الحكومة على تنفيذ قراراتها وتلبية احتياجاتها واحتياجات المواطنين وعلاقتها بالدولة كما اثر الفساد الإداري علي الوضع السياسي[2] .

وقد سمح سوق رأس المال للشركات والمؤسسات بالنمو السريع التوسيع فلم تكن الضوابط المركزية والقيود الفدرالية ذات فعالية في الرقابة التأكد من تطبيق قواعد الحكومة الشفافية والإفصاح ابتداء من الخيارات (emron) بالولايات المتحدة الأمريكية قبل انهيارات 2008 لأكبرا لبنوك ليمان برونرز (leman brothe) ومؤسسات الرهن العقاري فظهر دور الدولة للبحث عن حلول لهذه المشكلات وقد بادرت الدولة بوضع خطط وسياسات لتهدئة الأوضاع فقد أكد كبار الاقتصاديون الأمريكيين على ضرورة تحديد تدخل الدولة لإحداث التوازن العام والاستقرار الشامل فقد تحاول الخروج بفرع خيارات تما التدفق

[1]– ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 155.

[2] – عبد المنجم المشاط، "الأزمة المالية العالمية والسياسات تجنبها بالولايات المتحدة الأمريكية"، منتدى الحنطة العربية ،2009 .

من خلال السياسات العامة المدروسة والسليمة التي تقي المجتمع من الازمة المالية العالمية[1].

الفرع الثاني:الوضع السياسي لاتحاد الأوروبي وسياسات الأزمة المالية العالمية:

أثرت الأزمة المالية العالية على الدول الأوروبية فتحولت الأزمة من أزمة الديون الأوروبية لأزمة سياسة ورغم اتسامها ببعض الهدوء والاستقرار طوال عقود الحرب العالمية الثانية إلا إنها دخلت في موجة اضطرابات ضخمة على الصعيد السياسي والمالي والاجتماعي في الوقت الحالي.

أولا:الوضع السياسي وسياسات تفادي الأزمة اليونان :

أن هذه الأزمة قد هددت بتفكيك منطقة اليورو وحاولت إقناع الجماهير بقدرة القيادة السياسية أو النخب الحاكمة عبرت عنها اليونان بمظاهرات واحتجاجات تحولت من أزمة مال لازمة ثقة بين الحكومات المنتخبة ديمقراطيا فادت لتجنب رئيس الوزراء اليوناني جورج بابالدريو من كرسي الحكم الإعلان عن بقاء اليونان واستخراجها من منطقة اليورو , وقد تضررت اليونان من جراء الأزمة المالية العالمية وكانت لها نتائج وخيمة أدت لسوء الأوضاع الساحة السياسية وتدهور مكانتها في الاتحاد الأوروبي علما إن الأزمة مست أيضا دول الاتحاد الأوروبي مثلا وفي ايطاليا واجهت أزمة ديون قدرت ب 09 تريليون يورو وارتفعت نسبة الفائدة على قروض التمويل التي تصدرها الحكومة فتحولت الأزمة مالية لازمة سياسة ورغم المراوغات التي أبرمتها الزعيم بركوني للنجاة من الأزمة السياسية .

ثانيا: الوضع السياسي والاستراتيجيات المتبعة لمواجهة أزمة الأسبان:

وبظهور مرحلة انتخابية للمجلس الانتخابي ,ظهرت انتقادات وجهت للإدارة على يد رئيس الحكومة الاشتراكي " خوسيه لويس" فادت الأزمة الاقتصادية التفاقم البطالة وان أزمة الديون الأوروبية قد تفتح مجال الظهور قيادات جديدة سياسية ذات كفاءات و مصداقية اكسر قربا من الشعب الاسباني ولم يمنع انتشار هذه الأزمة لدول الأعضاء فقد المجال

[1]– أمينة شفيق، متى تدخل الدولة في حل الأزمات، جريدة الأهرام، مصر، (ب.س.ن).

بظهور قيادات سياسية جديدة واتضح ان الدول الاتحاد الأوروبي لم تكن متضامنة بجدية وأنها متضامنة بجدية وانها متناقصة على الصعيد السياسي والاقتصادي ولم تكن موحدة فيدرالية بوزارة برلمانية واحدة وحكومة واحدة وان حرية الفرار في ظل حكومات متعددة ستكون من الصعب حل أزمتها فالأزمة لم تعد تعرف بأزمة مال فقط بل بأزمة قيادات سياسية حكومية وأزمة في القرار السياسي الأوروبي كما حدث في خطة لإنقاذ لازمة اليونان رغم أنها كانت خطة مثالية إلى إنها فشلت في تفاديها نتيجة ضعف القرار السياسي وسياسات الاستبداد والمعونات التي قدمت لها من الاتحاد الأوروبي[1].

الفرع الثالث: الوضع السياسي بالوطن العربي وسياسات تجنب الأزمة المالية العالمية:

قد أثرت الأزمة المالية العالمية على الوضع السياسي للدولة في ظل التقدم الحاصل والتغيرات السريعة .

أولا–الوضع السياسي والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمة لمصر :

ونظر لدور الوسائل الإعلام المختلفة واهتمام رجال الفكر والسياسة والمستثمرين وطرح مخاوفهم من آثار هذه ألازمة التي تنعكس على مستوى الحياة الإفراد وحقوقهم ومجمل حرياتهم وهي من أهم مسؤوليات الدولة المعاصرة سواء من مرحلة الانطلاق (الدول النامية) أو ما بعد استهلاك الجماهير.

نظرا السياسيون على أنها حازمة تسيير ورقابة والدارة وتحاشي دور الحكومة واثر دور الدولة كرقيب للحفاظ على التوازن بين أطراف الحياة السياسية والاقتصادية وإرساء الدور المهم لحكومة الشركات وما يتعلق بها من شفافية وإفصاح ,وقد تحولت الشفافية لسير الانطلاق من الأزمة للبحث عن حلول لها انطلاق من ضرورة مكافحة الفساد الإداري والسياسي[2] والتي هي قائمة القضاء الداخلي والدولي في ظل التمسك بإقامة علاقات

[1]– موسى مهدي، " ازمة مال تتحول لازمة سياسية نتيجة الاختلافات السياسية"، جريدة الحرب الدولية، الشرق الأوسط ،العدد 12036 ،2012/11/11.

[2] – عبد المنعم المشاط، مرجع سابق .

وتكتلات أدى لقلة الحكومة نتيجة غياب الشفافية فهي تتطلب عكس ذلك من نشر المعلومات الدقيقة والإفصاح عنها ,وتفعيل دور الرقابة والإدارة الرشيدة للمخاطر والتقييم الدقيق للأنشطة فزيادة الحكومة والشفافية تزيد من القدرة على المساءلة وتلعب ادوار سياسية مؤثرة على عمليات اتخاذ القرارات السياسية المناسبة للأوضاع الحرجة وهذا يؤدي على ضرورة وضع قواعد وسياسات تضمن الإدارة الصحية ومستويات راقية من التقدم في الأوضاع السياسية من ناحية دور البرلمان والحكومة بصفة عامة من اجل تعزيز التنمية الشاملة[1].

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي للازمة المالية على السياسة العامة:

ظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي بضربات عالية المخاطر فعملت على إتباع العديد من السياسات وهي جهود نجحت لحد كبير إلا إن أثار هذه الأزمة مازالت تتماشى مع التطورات الراهنة ومن أهم هذه التداعيات هي :

الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية:

أثرت الأزمة المالية العالمية على المجال الاقتصادي للدولة من خلال:

أولا:أهم تحليلات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي :

01- النمو الاقتصادي: جميع مسببات لازمة المالية و الخسائر التي تنتج عنها تؤدي لتباطئي النمو الاقتصادي ما بين (2008 -2010) لكن واقع الأزمة على النمو الاقتصادي سيستمر ليصل لدول الناشئة الحديثة لتصنيع داخل القارة الأمريكية و يظهر ذلك جليا في انخفاض أسعارا لسلع الأولية والوسيلة التي تتسارع كلما تراجعت نسبة النمو الاقتصادي العالمي.

02- البطالة والفقر: تزامنا للركود المرتقب في الاقتصاد العالمي فتوقعت منظمة لعمل الدولة أين يرتفع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل من 195مليون 2007 إلى 210

[1] – رقية بومرزوق، "غياب الحكامة المؤسساتية من أهم أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية "، قناة المصرية ،مصر ،2013/04/18 .

مليون ل:2009 وهذا سيؤدي لتفاقم مشكلة الفقر وان الدول التي تعمل منذ سنوات لتخفيض إعداد العاطلين عن العمل.

03- أسعار النفط: انخفض سعر النفط الذي بلغ نصف قيمته في جويلية 2007 ببلوغه 150 دولار للبرميل متأثر بتوقعات انخفاض الطلب العالمي وبارتفاع أسعار الدولار وتأثرت تطورات الأزمة المالية بشكل مباشر وتأثر لخفض أسعار النفط اذا اتجهت صناديق لتحوط والتقاعد لبيع متملكه من أصول سلعية لسد حاجيات السيولة كما انخفضت حركة المضاربة من السوق النفط في أجواء الذعر التي سادت أسواق العالم.

04- الدولار والذهب: أفرزت الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية الدولار مقابل العملات الأخرى وانبثت أن الدولار هو العملة الاحتياطية الوحيدة العالمية نتيجة الرجوع إليه في حالة الذعر في الأسواق المالية[1] .

05- الأسواق المالية: بعد انخفاضها لأدنى مستوياتها منذ أربع سنوات في ظل تدهور أوضاع البورصات الأمريكية أمام مخاطر الأزمة والتي أدت بالأسواق المالية لحالة عدم التوازن فقد تبقى الأسواق المالية في تذبذب نتيجة والانخفاض في مستوى الاستثمارات.

ثانيا: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي الأزمة المالية العالمية :

قامت و، م الأمريكية بضخ سيولة كبيرة في الأسواق في محاولة التهدئة الأوضاع وامتصاص الأزمة والحد من زيادة الائتمان فوضعت 150 مليار دولار كحوافز مالية وتتضمن إعفاءات ضريبية لمدة سنتين منها 100 مليار دولار للشركات بهدف زيادة نشاط الاقتصاد الأمريكي

كما اتبعت سياسة خطة لأنقاض القطاع المصرفي الأمريكي لتامين حماية أفضل المدخرات والأملاك العقارية بعني تبني برنامج برنامج إغاثة الأصول المتعثرة المقدرة 700

[1]- محمد الناصر حميداتو، "الأزمة الاقتصادية العربية من حيث تأثيرات الأزمة على أسعار البترول"، مجموعة مقالات عن: الأزمة العالمية الراهنة، (معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي)، 03 فيفري 2009، ص 51 وما بعدها .

مليار دولار[1] وبعد التغيرات السياسية الجديدة بتولي براك اوباما ,الرئاسة في 20 يناير 2009 بدأ تنفيذه لوعده الانتخابي بوضع خطط التحفيز الاقتصادي التي تصل قيمتها 819 مليار دولار كما اقر على إنشاء صندوق الاستقرار المالي بقيمة 79 مليار دولار إضافة لمشاريع إنشاء الطرق والجسور التطوير إطارات السكن [2] .

الفرع الثاني : تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأوربي: مظاهر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليوناني :

اتضح العجز الميزان التجاري الذي ظهر بدول الاتحاد الأوروبي المتضررة من الأزمة المالية 2007 بقيمة 27,2 مليار يورو.

كما زادت معادلات البطالة في مختلف القطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للازمة المالية العالمية: حيث وصل المعدل الشهري للبطالة بالاتحاد الأوروبي من 7,6 % حيث استمر الركود 16 شهرا ووصل متوسط معدل البطالة إلى بين 2007-2008 من 9 % و10,8 على التوالي [3]

ثانيا: تأثر الوضع الاقتصادي لليونان وسياسة تجنب الأزمة المالية العالمية :

- **01-الأزمة المالية والاقتصاد اليوناني :**

ومن أكثر الدول المتضررة من جراء الأزمة المالية نجد اليونان التي ربطت مجمل اقتصادها الوطني بعجلة الاقتصاد الرأس المالي الأوروبي والعالمي وقبل له لكل شرط منطقة اليورو وقد بدأت الأزمة اليونانية في أواخر عام 2009 نتيجة لزيادة الحادة في حجم الديون العامة أدى لازمة الثقة في الأسواق المالية فقامت منطقة اليورو لمنح اليونان قرض لأنقاضها من أزمة الديون بمبلغ 110 مليار يورو مقابل قيام اليونان بإجراءات تقشف

[1]- بن نعمون حمادو ،" طبيعة الاصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008" مداخلة مقدمة في ملتقى علمي حول ،الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،(جامعة فرحات عباس ،سطيف) 20 اكتوبر 2009

[2]- محمد خليل فياض خالد علي الزائدي،" الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي " ، مؤتمر حول :الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، (شرم الشيخ: مصر)، ابريل 2009، ص 162.

[3]- نبيل حشاد، آثار الأزمة العالمية عالميا، متحصل عليه : www.aldjazira.net2008 .

قاسية في 2011 بتخفيض من معدل الديون من 198% إلى 120 % من الناتج المحلي العام لسنة واحدة 2012 وقد كانت من بين الأسباب الأخرى لازمة اليونان التلاعب بالسجلات المالية لإخفاء العجز في ميزانياتها فقد طولبت باستعادة مصدقاتها عند الدول والمؤسسات المالية العالمية بوضع آليات الرقابة والمحاسبة والشفافية كسياسات

– للتقليل من مخاطر الأزمة المالية وتفاديها [1] .

02– سياسات وخيارات مواجهة الأزمة اليونانية أثناء ظهورها:

– يتدبر قادة اليونان والقادة الأوربيين سياسات عامة لمواجهة الأزمة باليونان وتثبت مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية ومما يتضح إن لليونان أربع خيارات رئيسية هي :برمجة وتنظيم عملية هادفة لانقاد الاقتصاد اليوناني لأجل تنشيط اقتصاد الاتحاد الأوروبي بكل شفافية ومصداقية [2]

– تبني سياسة تقشفية حادة على المستوى الاقتصادي والذي ليس الجانب السياسي والاقتصادي وهذا يواجه معارضة شديدة داخل اليونان خاصتها من النقابات العمال وذوي الدخل المحدود

– على اليونان خيار يتضمن عليها إعلان إفلاسها في حالة عدم قدرتها على تقبل الشروط المطروحة لها لعضو في منطقة اليورو وعلى السمعة المالية للبلد وقدرته على لاقتراض مستقبلا.

– أو إن تقبل اليونان المزيج بين هده الخيارات وتتقبل شروط الاتحاد الأوروبي وكل الاتفاقيات الواردة سابق .

03– أهم سياسات الاتقاد المالي الحالية (2010–2012):

[1] – بطرس شفيق ميالة ،"تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد ، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية"، (كلية العلوم الاقتصادية وتلسيير ، جامعة عنابة) ، يومي 07/06 ماي 2009 ، ص06.

[2] – الاحتجاجات اليونانية 2011 ، متحصل عليه : http://ar.wikipedia.org/wiki2011 .

– في 10 ماي 2010 قام وزارة المالية يعمل خطة انقاد شاملة بقيمة تريليون دولار تهدف لضمان الاستقرار المالي واستلمت اليونان مبلغ 110 مليار يورو أي 136 مليار دولار لمسعداتها التغلب على أزمة الديون اليونانية.

– في 06 جوان 2010 اقر البرلمان اليوناني برنامج التقشف الذي اقترحته الحكومة لتجاوز الأزمة وتخفيض من عجز الميزانية .

– تعرت 15 دولة أوروبية بتقديم قروض لليونان بقيمة 110 مليار يورو أي (140 مليار دولار) خلال ثلاث سنوات لأجل حل الأزمة الاقتصادية حتى سنة 2012 .

– حاولت تقليص النفقات العسكرية إلى 4% في سنة 2015 وزيادة الرسوم على الثروات .

– ولجأت الحكومة اليونانية لسياسية الخصخصة للبحث خطط هادفة لإنقاذ وضعها المالي و لسداد ديونها .

– إتباع للاتحاد الأوروبي إستراتيجية المتابعة والوقاية على الاقتصاديات الذي يضمن الإنذار المبكر لأي أزمة قادمة وعلاجها في وقتها[1].

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي للازمة المالية على السياسة العامة:

أثرت الأزمة المالية على الوضع الاجتماعي من حيث:

الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي بالدول العربية :

لا يمكن لاقتصاديات الدولة العربية أن تنادى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية الشمولية الأزمة للاقتصاد العالمي بكافة مناطقه ودوله رغم أن تأثيراتها يتباين من منطقة أخرى ومن دولة أخرى فتزداد تأثيراتها نتيجة تشابك اقتصادياتها مع بقية العالم نظرية[2]، خاطئة بدليل ارتدادات العنيفة التي تشهدها المنطقة هي أكثر من صعيد وقد اعتبرت على إنها من واهم أسباب تأثر الدول العربية بالأزمة المالية العالمية .

[1]– علاء أبو صالح "أثار الأزمة المالية العالمية، " متحصل عليه: 2010 www.newsmakloob.com .

[2]– زكريا بلة باسي، " الأزمة المالية الاقتصادية والأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي " مداخلة مقدمة في مؤتمر الجنان :الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي وعربي ،الجزائر،2009، ص 13.

-اعتماد الدول العربية على الدولار كالغطاء نقدي لعملتها مما يجعلها رهن التقلبات عن الاقتصاد الأمريكي .

- ارتباط الدول العربية في الأسواق والبورصات العالمية بمبالغ كبيرة لاسيما في سندات الخزانة الأمريكية.

- لهيمنة السياسة للولايات المتحدة الأمريكية على قطاع كبير من أنظمة بحكم في العالم لاسيما دول عالم الثالث ومنه دول العربية.

- غياب الخبرة والكفاءة لدى المتعاملين في مجال استمرار وتبادلات التجارية مع الدول المتقدمة [1].

أولا: مظاهر ألازمة المالية العالمية على الأسواق المالية والنقدية العربية :

-تتأثر الدول العربية من جراء الأزمة المالية في رأي الخبير النفطي والاقتصادي : عبد الحي زلوم بناءا على تأثيرات العولمة فادت لعدة نتائج نذكر منها :

- تراجع نمو اقتصادي العربي من 5% إلى 03 % ما أدى لتراجع مستوى المعيشي للفرد العربي

- التراجع الكبير في مؤشرات المعاملات بالبوصات العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة ترتب عنها خسائر مادية فادحة [2]

- أزمة السيول خانقة والمستمر بالرغم من إجراءات ضخ الأموال من قبل البنوك المركزية

- الهبوط الحاد السريع في أسعار النفط عندما يتوقف على 50 دولار تتقلص العائدات النفطية على أن النفط هو مصدر أساسي وأحيانا الوحيد لبض الدول العربية وكمصدر للتمويل الأهم الميزانيات الحكومية [3].

---

[1]- زكرياء بلة باسي ، مرجع سابق ، ص 13.

[2]- مثني عبد اله الناصر، "تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية قبل الأزمة المالية "ا ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الأزمة المالية العالمية للتداعيات وأثار (على اقتصاد الدولة العربية: مصر)، 2004، ص149 .

[3]- محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق، ص 54.

كما تأثرت الدول العربية وأثرت فيها بمجموعة قرارات التي تخدم بالمجال الاقتصادي نذكر منها:

البترول:

كما من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية ان ينخفض الطلب على معظم السلع من بينها البترول والذي أدى لانخفاض سعره العالمي حيث وصل 150 دولار حوالي 40 دولار لهامي وبين نهاية 2008 والشهر الأول 2009 في الدول العربية الخليجية المصدرة للبترول.

-الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرائدة :

بلغت استثمارات الأجنبية المؤشرة الواردة لدول العربية لسنة 2006 حوالي 1306 مليار دولار مقابل حوالي 946 مليار دولار فقط لعام 2005 أي بزيادة في عام واحد 38 % التى أدت لمشكلة البطالة التي تفاقمت مع الأزمة المالية العالمية نتيجة الإفلاس العديد من المشروعات الاستثمارية

البنوك:

ان البنوك العربية وبصفة عامة كان تاثير الازمة المالية عليها محدود نتيجة لقوة مراكزها المالية ورقابة الصارمة من جانب البنوك المركزية وقلة حلات الفساد في منح الائتمان ومع ذلك فقد تعرضت احد البنوك الكبرى في الكويت لهزة عنيفة كادت تقضى عليه لو لا تدخل الحكومة وضمانها كافة الودائع بالبنوك

البوصات :

ان البورصات العربية هي قطاع لاكثر تاثر بالازمة المالية العالمية نتيجة للتشابك بين البورصات في العالم

القطاع العقاري :

كان تأثر القطاع العقاري في دول العربية باللازمة المالية العالمية واضحا فمد بداية العازمة اتجهت استعار العقارات في دول العربية نحو الانخفاض ومعدلات كبيرة خاصة بدبي خاصة بعد نقص السيول توقفوا عن شراء ولجأ الكثيرون لبيع عقاراتهم [1]

ثانيا : إجراءات مواجهة الأزمة المالية العالمية في الدول العربية :

توفير وضع السيول النقدية لضمان كسر الجهود والوصول المعدلات جيدة من اقتراض والائتمان

- الانفاق الحكومي المرتفع الذي ساعد على استمرار النمو الاقتصادي و قلل من حدة الازمات المالية من خلال الحفاظ على الإنفاق المرتفع
- البحث سبل إعطاء فرص لخصخصة في المشاريع الاستثمارية وتطويرها.

الفرع الثاني : الأزمة المالية والوضع الاجتماعي بالاتحاد الأوروبي :

نظرا لاعتبار ان الأزمة المالية العالمية مست معظم الدول الاوروبية وكانت لها تأثيرات على جانب اجتماعي فقد باشرت السلطات المحلية توخي الحذر والبحث عن استراتجيات لتفادي التفاقم هذه الأزمة ومخالفاتها السلبية على المجال الاجتماعي فقد نحاول دراسة علمية من الدول الأوروبية واكتشاف أهم اثأر الأزمة المالية عليها واهم السياسات المقترحة لذلك :

أولا : الوضع الاجتماعي والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية باليونان :

في ظل تفاقم الوضع الاجتماعي باليونان جراء أثار الأزمة المالية العالمية والتي تمثلت وعانت منها نتيجة وعجز الميزانية وتقصير من الإنفاق العام الحكومي والخدمات العامة خاصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي فبدل من التطور و الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة تراجعت المكانة العلمية وثقافية والاجتماعية جراء الأزمة المالية العالمية

[1]– سعيد الحلاق، " الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر :الأزمة المالية العالمية التداعيات وآثار على الاقتصاد الدول العربية: مصر ، 2009.

اثرت سلبا على تقديم بعثات علمية للخارج وعجزت الحكومة عن تلبية الخدمات الجامعية الحكومية كما لم يكن لهم القدرة على الدخول في الجامعات الخاصة.

– وعلى اعتبار ان التعليم هو كوسيلة لمكافحة الفقر او البطالة وتدنى المستوى الصحي أي تدهور في الاوضاع الاجتماعية فحاولت ونتيجة للوضع المتأزم لليونان جراء الديون التي تراكمت عليها تفاقمت عليها المشكلة الاجتماعية وحاوله الحكومة اتباع سياسات تعمل على تخفيف من حدة الأزمة ونتيجة لمساعدات الخارجية استطاعت اليونان تعدي الازمة ولو بمراحل متوسطة التقدم الى انها استطاعت دعم البرامج العلمية والتنموية والتطلع للوصول للاستقرار واستدامة فلا يمكن الوصول لاستدامة العالية دون التطلع لتعليم كفء وعالي [1]

ثانيا : الوضع الاجتماعي والاستراتيجيات الهادفة للمواجهة الأزمة بألمانيا :

كما كان لهذه الدولة جانب من تاثير الازمة المالية العالمية من الناحية الوضع الاجتماعي خصوصا في مجال الصحة وذلك نتيجة لتقصير دور الدولة في مواجهة اثار هذه الأزمة كان الدور السلبي الذي لعبته الحكومة والمؤسسات العمومية الصعبة والخاصة نتيجة غياب الضمير الاخلاقي وشفافية والمساءلة وغياب آليات تطبيق حكم القانون فهناك هيئات تبحث عن الربحية مثل دوائر الصناعة الصيدلانية الطبية , إذن فان هي الرعاية الصحية للإمراض المستعصية او الفئات ذوات الدخل المحدود والتى انهارت لتفاقم الأزمة وهذا ما أكدته تقرير منظمة الصحة العالمية كما أكد البنك الدولي على ضرورة وجود تصحيحات جذرية وسريعة للأوضاع المزرية ولفوارق الدخل وفرص الحصول على الخدمات الصحية وتدني مستوى الرعاية الصحية كما أكد هذا البنك الدولي على ضرورة

[1]– إلين هزل كوران، " التعليم العالي وتاطير الازمات المالية العالمية، المؤتمر الدولي: لتعليم العالي بالقاهرة، يومي 02 / 03 مارس 2011

تعجيل في اتخاذ السياسة الملائمة والعامة من طرف وزارة الصحة وعليها تحمل مسؤلية الخروج من هذه الازمة بالحلول الرامية لتوفير التنمية الصحية والرفاهية الاجتماعية العامة[1].

الفرع الثالث : تداعيات الازمة المالية على الوضع الاجتماعي بالوطن العربي ف:

في ظل ظهور تداعيات الازمة المالية العالمية باشرت الدول المعنية بتبني سياسات لتفادي ذلك وظهرت مشاورات عديدة في مجموعة مؤتمرات وتقارير داخلية وخارجة.

اولا: الوضع الاجتماعي والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمة . م بمصر:

تأثير هذه الأزمة على مصر اتجهت هذه الدولة لتفعيل دور الدولة انطلاقا من ربط العلاقات بينها وبين القواعد الرسمية والغير الرسمية المجتمع وقد جاء في مؤتمر الوزراء الأول 2009 للضمان الاجتماعي بمصر الذي سيعرض آ ثار الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاجتماعية وخاضتا فيما يتعلق بالشغل فتبعت رأي وأكدت انه على الدولة مواجهة هذه المشكلة بتفعيل التكنولوجيا الحديثة للقضاء على مشكل البطالة والتي أصبحت اليوم تسمى بأزمة البطالة العالمية وهو ما أدى لتفادي ذلك البحث عن الاستقرار العام [2]

- كما جاء في تقديم الخامس عن تأثير اللازمة المالية العالمية على العمال وأثار الأزمة المالية كانت لها أثار سلبية وأدت لتسريع العديد من العمال في العديد من القطاعات فوجب على الحكومة اتخاذ العديد من القرارات الملائمة لاصلاح الوضع وعلى الدولة ان تتدخل لتنظيم السياسات العامة كما كان القرار لصالح القطاع الخاص وان له مسؤولية التنفيذ دون وصايا من الحكومة [3].
- كما وقد اتخذت الدولة سياسات عامة لمواجهة اثار الازمة المالية وانتهجت سياسة تنشيط العلاقات الاجتماعية المحلية والوطنية واتجهت لزيادة الرقابة على المؤسسات

[1]– مارغريت تشان، " تاثير الازمة المالية على الرعاية الصحية داخل ألمانيا" ،المنتدى الثالث والعشرين: بشان القضايا العالمية العالقة ، المانيا ،2010 .

[2]– محمد الشندويلي : "تاثير الازمة المالية العاليمة وسبل البحث عن تامينات اجتماعية ,مؤتمر الوزراء الاول للضمان الاجتماعي للعرب"، جريدة الأهرام ، مصر 05-12-2009 .

[3]– التقرير الخامس ، لتاثير الازمة المالية العالمية على العمال بمصر، دار الخدمات النقابية العمالية ،2009/12/16.

العمومية تنشيط القطاع الخاص وتثمين المنح الاجتماعية للتقليل من اثار الازمة المالية العالمية خاصتا مع تطوراتها في السنوات الاخيرة الماضية

ثانيا : الوضع الاجتماعي والسياسات المنتهجة لمواجهة أزمة البحرين

– توقعت منظمة العمل الدولية في 2009 ان يخسر العالم العربي 05 ملايين وظيفة وتتراجع الحالات المالية للعمال والمهاجرين وخسارة وظائفهم فقد وصلت البطالة بالبحرين 25 % وبدا دور النقابات العالمية بتنظيم وتنشيط مكاتب لزيادة العمل خاصتا الفئات المؤهلة علميا واكدد وعلى ضرورة تفعيل دور الجهات الرسمية والحركات النقابية [1] .

وقد طالبت النقابيون من 08 دول عربية وأكد على ضرورة فرض رقابة على القطاع الخاص لإيجاد حلول لمواجهة تداعيات الأزمة والتخفيف من مخاطرها ووضع حلول ملائمة خاصة بعد ظهور العولمة المالية والسياسية والا جتماعية ومن هنا قد تدخلت الحكومة البحرينية لارساء الاستقرار واقترحت إنهاء نظام الكفالة لكن الاقتراح لم يوضع محل التنفيذ وبقيت اثأر أزمة البطالة تزداد والأزمة المالية تتفاقم [2].

اما عن الوضع حالي المتغيرات الداخلية والدولية لدولة البحرين فقد نجدها اليوم تتمتع بقدرة هائلة من التنظيم في جانب الاجتماعي خاصة مجال العمل نتيجة السياسات الاستراتيجية الجيدة والعلاقات الودية بين الدول الخليجية والوطن العربي والعالم ككل ورغم مخلفات الازمة المالية على الشغل إلا اننا نجد هذه الدولة اليوم تتمتع بمكانة وقدرة نوعا ما جيدة في مجال التشغيل [3].

[1]– التقرير الخامس، مرجع سابق .

[2] – لوربيس كليمونتس ،" تاثير الازمة المالية العالمية على العمل بالبحرين"، جريدة الوسط, ، العدد : 2519 البحرين 2009-02-30.

[3]– وليد عبد الطيف النصف،" سبل الخروج من الازمة البحرينية العمالية" ، جريدة القيس ،العدد :2427 , الكويت 2012/04/25.

الخلاصة :

باعتبار أن الأزمة المالية تعني الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية أو في عملة دولة ما،فإنها قد تنقسم الأزمة المالية لأزمة مصرفية وأزمة عملة و أزمة

الديون السيادية وأزمة أسواق المال ، كما عانى الاقتصاد العالمي لمجموعة أزمات منذ أزمة الكساد الكبير 1929 إلى أزمة الرهن العقاري 2008 ، وترجع أهم الأسباب لهذه الأزمات لاضطرابات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال والمضاربات الوهمية ، وللخروج من هذه الازمات يتطلب تكاثف في الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يضع السياسة العامة أمام الحرية في التعامل مع الأزمات المالية والتي تعتبر مفتاح في يد الدولة للخروج من الوضع المتأزم لحالة من الاستقرار واعتمادا على مجموعة أساليب داخلية وخارجية لتفادي الوقوع في أزمات لاحقة مستقبلية.

الفصل الثالث :
الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على السياسة العامة في الجزائر

تمهيد:

انتقلت عدوى الأزمات المالية للجزائر بطرق غير مباشرة ،حيث لم يقتصر على قطاع معين وإنما شملت مختلف القاعات مما أثر سلبا عن السياسة العامة للدولة من حيث إعادة هيكلة كل برامجها وسارعت لمواجهة التداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية والمهددة لاستقرار الدولة وبناء على دلك فإن تأثر الاقتصاد الجزائري وباعتباره اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على منتوج واحد والذي معرض لتقلبات دولية أثرت علي الميزانية العامة للدولة من حيث الإيرادات والنفقات استوجب تطوير القطاعات الأخرى (صناعة و زراعة و التجارة) والتي من شأنها تنشيط الاقتصاد الوطني كما مست الأزمة المالية الجانب السياسي من حيث العلاقات الداخلية ودور الفواعل الرسمية والغير رسمية ونظرا لانضمام الجزائر للعديد من المنظمات والهيئات الدولية أدى ذلك لحدوث الاستقرار في النظام السياسي كما أثرت الأزمة المالية على المجال الاجتماعي من حيث أدت لتدهور الرعاية الصحية والسكنية والتعليمية كما زادت من تفاقم الآفات الاجتماعية وقدمت السلطات الجزائرية إجراءات أمنية وقائية لتجنب زيادة تدني الأوضاع نتيجة الأزمة الملية العالمية .

لذلك ومما سبق خلصنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، جاءت كما يلي :

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر:

المبحث الثاني:الإستراتيجيات المقترحة للقليل من آثار الأزمات المالية على السياسة العامة في الجزائر:

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر فترات إنتقالية مختلفة حيث تميزت كل فترة بتقلبات الأوضاع التي مست المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي ومن هنا وجدت الجزائر نفسها أمام ضغوطات داخلية وخارجية فعملت على تبني سياسات عامة هادفة لتخطي الأزمات المالية العالمية .

المطلب الأول:التأثير السياسي للأزمات المالية على السياسة العامة:

تأثر الوضع السياسي للجزائر بالأزمة المالية العالمية من ناحية الفساد الإداري والسياسي والمالي ، كما كان للإعلام دور في التأثيرعلى الأزمة المالية ، وشهدت الأحزاب السياسية ردود أفعال على الوضع السياسي .

الفرع الأول:مظاهر الفساد السياسي بالجزائر والأزمة المالية العالمية .

أدى الفساد السياسي بالجزائر لتداعيات جانبية على الأزمة المالية والتي أحدثت تغيرات على الوضع السياسي .

أولا–مصادر الفساد للأزمة المالية في الجزائر:

بحلول آثار الأزمة المالية العالمية على الجزائر أحدثت هذه الأخيرة مجموعة تغيرات للوضع الداخلي والخارجي للدولة.

وبإعتبار أن الفساد ظاهرة عالمية ويحدث نتيجة إستغلال الوضيفة العامة وتختلف بإختلاف مؤسسات الدولة والمتامثل في الفساد السياسي والأداري والمالي ومن هنا يظهر:

01–الفساد السياسي والأزمة المالية في الجزائر:

–يتعلق بمجموعة المخالفات التي تنظم النسق السياسي في الدولة بإعتبار أن مظاهر الفساد تتمثل في الحكم الشمولي الفاسد[1] ،فقدان الديمقراطية الحقيقية ،فساد الحكام ،وسيطرة نظام حكم

[1]– ناجي بن حسين ،الفساد أسبابه وآثاره واستراتيجيات مكافحته إشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاد المجتمع، العدد04، (جامعة منتوري: قسنطينة)، 2007.

الدولة على الإقتصاد وتفشي المحسوبية ونتيجة لعدم وجود نظام سياسي فعال يستند لحكم القانون الصارم وتفشي ظاهرة قلة الوعي السياسي[1].

-تمثل تأثيرات الأزمة المالية على الجزائر كعامل مركزي من عوامل الإستقرار السياسي نتيجة الفساد السياسي بين الصفوة السياسية الحاكمة والهيكل العام للحكومة والذي زاد من توتر العلاقات الداخلية والخارجية[2].

-كما اكد البنك الدولي مؤخرا 2011 أن أكثر من 60 دولة نامية من بينها الجزائرتواجه مخاطرالفساد السياسي والذي بدوره يعيق عمليات النمو والتنمية الشاملة.

02 -فساد الإداري و الازمة المالية في الجزائر:

يتعلق الفساد الإداري بالإنحرافات الوظيفية و التنظمية داخل المنضومة بالعمل و نظرا لعدم الإعتماد على الأليات و النظم و التي تؤدي لتفادي الأزمات وهوأمر يتعلق بالخبرة و الكفاءة لإدارة شؤن الدولة[3]،وقد زاد الفساد الإداري في الأوينة الأخيرة من جراء الأزمة المالية والتي زادت من تفاقمها مجموعة أحداث خفية للحكومات كاعمليات الإختلاس و الرشوة و غياب الرقابة التامة على الأجهزة التنفيذية بوضع إستراجيات طويلة المدى يشارك فيها المجتمع و الدولة.

03 -الفساد المالي و الأزمة المالية في الجزائر:

يتمثل في الإنحيرافات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام التي تنظم سير العمل المالي و الإقتصادي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية على الحسبات و أموال الدولة[4]،ويعتبر الفساد المالي من المعوقات التي تضعف قدرة الدولة على

---

[1]- ناجي بن حسين، مرجع سابق .

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية، "إدارة السياسة وإصداراتها لدى السلطات الجزائرية على محاربة الفساد والرشوة"، الجزائر، 06مارس2013.

[3]- نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص07.

[4]- وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق، ص09.

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من هنا يأثر الفساد على الإستقرار العام وعادة ما يرتبط الفساد المالي بسياسي حيث تتحول الوظائف المتسلطين للإثراء الشخصي وقد تظهر مظاهر الفساد المالي في الجزائر برشوة و الإختلاس و التهريب الظريبي وهذا ما زاد في تفاقم الأزمة المالية وأصبحت الدولة عاجزة عن الخروج من الأزمة بصورة نهائية.

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية وعلاقتها بالأزمة المالية في الجزائر:

تعتبر الأحزاب إحدى الفواعل الرسمية في الدولة و تعتبر كمسار للوصول لتنمية كما تؤدي وظائف هامة في البرلمان و كمراقب للسلطة التنفيذية الذي خولته لها الدولة،فقد ظهر دورهذه الأحزاب فب ظل الأزمة المالية العالمية في الجزائر عن طريق:

-تفعيل الملتقيات و الندوات لإيصال القرارات الداخلية و الدولية من أجل طرح تداعيات الأزمة بعلاقات المجتمع الداخلية و الخارجية و تقديم كل ما هو جديد و طارئ كإتباع سياسة التقشف 2007 التي إنتهجتها الدولة للحد من أخطار الازمة.

-أهميتها في مراقبة كل ما قد يتم تنفيذه في البرامج المطروحة على أعضاء الحكومة و إعتمادها على أسلوب المرن في متابعت الأحداث الواقعية.

-كما تقوم بوضع تعديلات في الخطط العالقة كخطة الإنقاض التي وضعتها الجزائر قبل تفشي الأزمة المالية 2007 .

-أدت الأحزاب السياسية دور الوسيط بين المجتمع و الدولة و التعبئة الفكرية للأفراد بكل ما يتعلق بالأزمة المالية.

-ساهمت في عمليات تنشيط التنمية بتفعيل برامج هادفة للقضاء على الآثار السلبية لهذه الازمة.

الفرع الثالث: دور الإعلام و الصحافة في تخطي الأزمة المالية للجزائر:

ظهر الإعلام بكل وسائله السمعية و البصرية من تلفيزيون، إذاعة ، جرائد ومجلات كما لعبت الصحافة دورا إيجابيا في طرح تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في

شتى المجالات خاصة الجانب السياسي الذي حظيت به الصحافة في دراساتها وانتقاداتها باعتبار أن لها الحرية التامة و من أبرز إنشغلاتها[1]:

-الإهتمام بتنمية الوعي الجماهيري وعمليات التوجيه المباشرو الغير مباشر.

-تغطية الوقائع و الإنشغلات الحديثة للبرامج الحكومية وسياسات التنمية بتقديم إقتراحات أولوية للدولة للقضاء على الأزمة.

المطلب الثاني: التأثرات الاقتصادية للازمة المالية في الجزائر :

الفرع الأول : تداعيات الأزمة المالية على الجزائري :

في ظل العولمة والاقتصاد العالمي الجديد انخرطت الدول العربية من بينها الجزائر في العديد من المنظمات كمنظمة التجارة العالمية فأصبحت جزء من الاقتصاد العالمي [2] فالتجارة الخارجية الجزائرية نقرات انتقالية من خلال الشراكة والتكتل والتعاون وهو ما يفسر حب لجزائر وسعيها عن علاقات تجارية من اجل التنمية الشاملة وقد مرت تطورات التجارة الخارجية في الجزائر بثلاث مراحل انطلقت من اعتماد الجزائر على نظام رقابي 1962 – 1969 في التجارة الداخلية والخارجية باستخدام نظام الحصص فأعدت فترة الرقابة مرحلة ذات طابع احتكاري للمنتجات بالمؤسسات العمومية والخصوصية وفي فترة 1989 إلى يومنا هذا/ (1970 – 1989) هذا بدأت مرحلة تحرير التجارة الخارجية لإصلاح المنظومة التجارية ونظرا لاستفادة الدول النامية من منظمة الجات (CAAT) شجعت الجزائر للانضمام للمنظمة التجارة العالمية فقد أثرت إيجابا بفتح المجال للاستثمار الأجنبي أدى لزيادة الكفاءات الإنتاجية نتيجة ظهور التكنولوجيا الحديثة وهذا لم يمنع أن نتأثر سلبا لصعوبة المنافسة لان المنتجات

[1]– عبد الخالد محفوظ، "الصحافة المكتوبة ودورها في تخطي الأزمة بالجزائر" ،منتدى التواصل، الجزائر، 09 مارس2012 ، ص24، 23.

[2]– علاء أبو صلاح ،" اثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية " ، موقع الكتروني : www.newsmaktoob.com . 2012

المستوردة من الخارج وازداد التأثير في وضع منظمة التجارة العالمية لشروط تحرير التجارة الخارجية

1-شراكة الاورو جزائرية :

في ظل عصر الاعتماد المتبادل حاولت الجزائر تطوير سياستها تنويع عمليات التعاون مع الدول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي وهذا يسهل عليها الاندماج في السوق العالمية وكانت أول اتفاقية وقد مرت هذه الشراكة ب03 مراحل :

- **اتفاقية التعاون الاورو جزائرية :1976:**

ساهمت هذه الشراكة في تطوير التنمية البحث عن استمراريتها بالمبادلات التجارية لرفع مستوى التجارة الخارجية للجزائر [1]

1-1مؤتمر برشلونة 1995:

أتعقد مؤتمر برشلونة الاورو متوسطي في مدينة برشلونة باسبانيا في نوفمبر 1995 بهدف لانشاء منطقة التبادل بحر للبحث عن افضل اطار للشراكة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد اعطت الجزائر الجزائر اولوية للوضع السياسي الداخلي في تنظيم علاقاتها مع الاتحاد تسييرها احكام عقد التعاون. [2]

1- عقد الشراكة الاورو جزائرية :

يشير لدعم العلاقات والتضامن والتنمية في ظل احترام الحقوق والالتزمات التابعة من التعريفة الحركية والتجارة (CATT) الناتجة عن دورة اوروغواي رغبة في بناء تعاون بهدف لترقية التعاون في المجالات الثقافية والاقتصادية ودعم الحوار بين الاطراف وتنمية المبادلات ووضع اتفاقيات لحماية حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية كما يتضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان

[1]- العابد ايوب ، سابق، 89 وما بعدها .

[2] -L'economiste d'algerie (hebdomadanie) : processus EURO – méditerranéen. N39 du 25 31/03/2001 p 03-04.

2- آثار الشراكة الاورو جزائرية :

قدم الاتحاد الاوروبي برامج ومساعدات للجزائر فى ظل الشراكة والتى تعتبر كايجابيات يجب الاستفادة منها لتطوير الاقتصاد الجزائري رغم ذلك فقد واجهت الجزائر صعوبات تتمثل فيما يلي :

3- ايجابيات الشراكة الاورو جزائرية :

- الاستفادة من المساعدات المالية بمقدار 256 مليون اورو لسنوات (2002- 2006) التى خصصت لدعم التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية ودعم وتطوير القطاع الخاص والاستفادة من تدفق الاستثمار الاوروبي للجزائر , اضافة للمسع

دات الخاصة للجمعيات والمنظمات الغير حكومية

4- سلبيات الشراكة الاوروجزائرية :

أ- إنخفاض الموارد الجبائية : يؤدي تفكيك الرسوم الجمركية لتقليص الايرادات الجمركية

ب- التاثير على تنافسية المنتجات الجزائرية : ادى التفوق التكنولوجي وتحكمها في نفقات الانتاج لوجود منافسة حادة في السوق الجزائري

ج- غياب العنصر البشري المؤهل :هذا يؤدي لغلق المؤسسات الغير محدية منه تفاقم مشكلة البطالة

د- اعتماد الجزائر على المحروقات فقط : ضعف جودة المنتجات الوطنية يزيد من عملية الاستيراد نتيجة الصادرات الثانية من محروقات فيبقى مصير الجزائر مرهون بسعر النفط في السوق العالمي [1]

5- تاثير الازمات الملية على التجارة الخارجية :

تاثرت الجزائر بالازمة المالية العالمية بطريقة غير مباشرة على القطاع المالي نظر لعدم وجود بورصة حقيقة وعدم وجود ارتباطات لبنوكها مع البنوك العالمية فقد تتعامل الجزائر في القطاع

[1]- العابد ايوب ، مرجع سابق ، ص 98، 99.

التجارة الخارجية بعملتين هما الدولار عند التصدير واليورو عند اللاستراد التجارة الخارجية الجزائرية (2005-2012)

يعتمد التوزيع السلعي للتجارة الخارجية للجزائر على الميزان التجاري الذي يتميز بالتبعية لقطاع المحروقات الذي يمثل 98 %من صادرات الجزائر و قد كان تذبذب أسعار الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط 2008 وادت الازمة المالية لانخفاض الطب الذي زاد من تخفيض التصدير سنة 2009 وقد زاد ارتفاع الميزان التجاري معدلات ارتفاع كبيرة لسنتي 2010-2011 اما في الثلاثي الأول 2012 انخفض الميزان التجاري بسبب ركود الاقتصادي الناتج عن الازمة المالية العالمية اما عند الواردات الجزائرية فقد ركزت على سلع التجهيز الصناعي التى تعود لحسن الاصلاحات الهيكلية التي تطبقها الجزائر كما وصل مستوى المواد الغذائية الثاني السلع المستوردة تحاول الدولة تقليلها مستقبلا لما يحقق لاكتفاء الذاتي وتضاعفت السلع الاستهلاكية 2005-2008 وانخفضت بين 2009-2010 بسبب انخفاض في اسعار للاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية العالمية

واتخدت مكانة الصادرات الجزائرية 2005 المرتبة 03 و2009 للمرتبة 02 بسبب سياسة الرئيسي القائمة على تنويع الاسواق الدولية [1].

تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية وفقا للشكل :

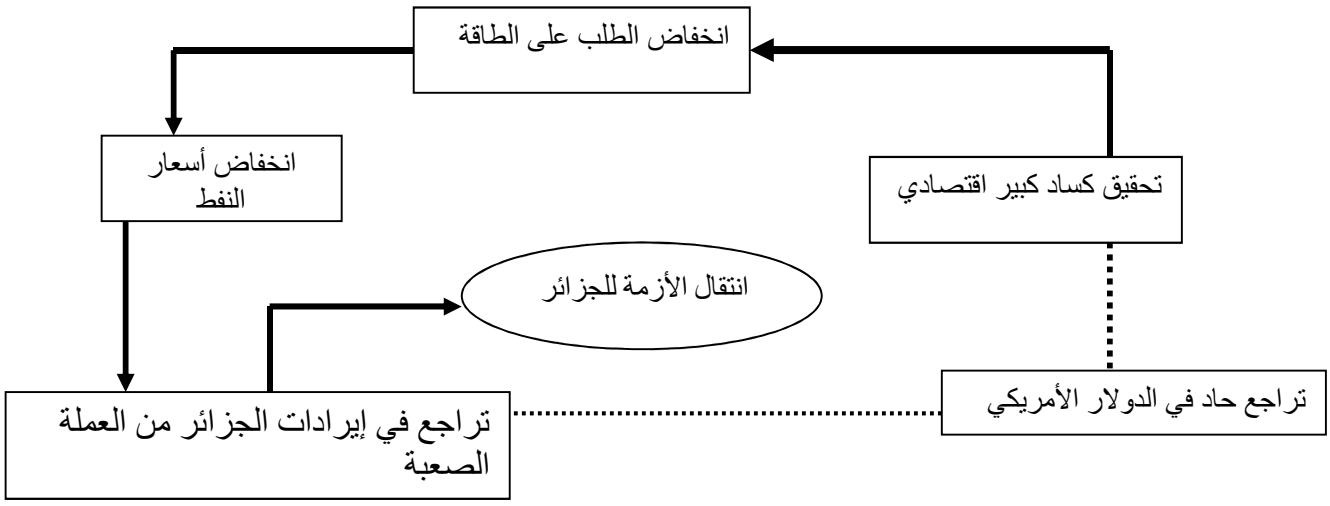

[1]- العابد ايوب ، مرجع سابق ، ص 100 وما بعدها .

كما تاثر الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي نتيجة انخفاض السعر اليوروا تجاه الدولار نظرا لان الجزائر يصدر النفظ والغاز الطبيعي في منطقتي اليورو والدولار ويستورد السلع والخدمات في الاتحاد الاوروبي الذي يستوعب ثلاث صدارات الجزائرية المقومة بالدولار تؤدي إلي تحسين الميزان التجاري والمبادلات التجارية[1] أما في حالة ما اذا استمرت ازمة اليورو مدة طويلة فان انعكاسات عملات الجزائري يتكون سلبية لان تراجع قيمة اليورو الموحدة تؤدي لركود اقتصادي مما سيؤدي لتباطئ في الطلب على النفط[2] .

الفرع الثاني : أسباب التأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية :

كان تاثير الازمة المالية على الجزائر نسبي نتيجة الأسباب التالية :

- اعتبار الجزائر اقل انفتاح على الاقتصاد العالمي وغير مرتبط بصورة مباشرة بالنظام المصرفي المالي العالمي فلم يعترض سوق الأوراق المالية للجزائر لتقلبات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم تداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها وانغلقها أمام استثمار الأجنبي[3]
- تدهور قيمة الدولار اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري حيث معظم صادراتها تتم بدولار
- عدم وجود سوق مالي حقيقي كما ان البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية
- تاثر الاقتصاد الجزائر بالأزمة المالية نتيجة انخفاض الطلب على النفط الناتج على الركود الاقتصادي جراء الازمة المالية[4]

[1]– تقرير إقتصادي ، "الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية" ،الغرفة التجارية الصناعية ،العدد 19، الرياض ، يناير 2012،ص10.

[2]– "أوضاع الإقتصاد الجزائري في ضل الأزمة المالية الراهنة" ، النشرة الاقتصادية الصادرة عن فرانس ، البنك الربع الثالث، 2011 .

[3]– جمال الدين زروق، وآخرون، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، سبتمبر 2009 ،ص49.

[4]– طالبي دليلة، وآخرون، "الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة .

- انظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ادى لانفتاح اقتصاد الجزائر على العالمي والذي زاد من التقلبات السلبية.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف يبقى عرضة لتقلبات أسعار البترول[1] ونظرا لاعتماد الجزائر على استراتيجية الإنذارالمبكر لحدوث الأزمة هذا يجعلها أمام وضع منهجيات جديدة للتحكم في الأوضاع.

الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري :

أولا-الانعكاسات الايجابية:

يترتب علي الأزمة المالية العالمية بعض الانعكاسات الايجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري وذلك خلال مايلي:

- استفادة الجزائر من وضع الركود الاقتصادي العالمي الذي ادى لانخفاض لطلب الاجمالي الى انخفاض اسعار السلع و السوق العالمية وبما ان الجزائر تعتمد علي الاستراد لذلك فهي تستفيد من ذلك الوضع[2] .
- انخفاض تكاليف لانتاج يترتب عنه دينامكية في الاستثمار مثلا اسعارالجديد ادى لانعاش قطاع العقار.
- امكانية عودة الاموال المهاجرة اوجزء منها نتيجة الشعور بعدم الامان في حال ابقائها مودعة في البنوك بالدول الصناعية

ثانيا-الانعكاسات السلبية:

يترتب على الأزمة المالية بعض الانعكاسات السلبية التي تحقق الاقتصاد الجزائري منها

---

[1]- وزارة التجارة ، "احصائيات حول التجارة الخارجية" ،متحصل عليه :

http/wwwmincommence.gov.dz/anab/fichins 08

[2]- بو قصة سليمة، "الأزمة المالية العالمية و الإقتصاد الجزائري" ،رسالة ماجستر،(كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة البليدة :الجزائر) 2009،ص160.

أدي الركود الاقتصادي العالمي لانخفاض الاستثمارات بالتالي انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي لانهيار أسعار المحروقات ويترتب عنه انخفاض حصيلة الصادرات واختلال التوازنات المالية .

إن من تعد اعتبار الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية تمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

تؤدي إفلاس العديد من المؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية لاحتكار بسوق وتحكمها في الأسعار أشرت الأزمة المالية العالمية على نمو الاقتصادي للجزائر فادى لانخفاض أسعار البترول وزاد في تعطيل البرامج والمشاريع الحكومية التنموية[1].

الفرع الرابع: التدابير الوقائية لتجنب أثارا لازمة المالية على الاقتصاد الجزائري :

رغم إن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة لكنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لدلك وجب اتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات لازمة على الجزائر من خلال: إقامة اقتصاد جزائري قوي تشجيع صادراته وتنويع مصادر الدخل من جانب فلاحي سياحي صناعي خدماتي العمل على النهوض بالنمو لاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمات المالية من البطالة والفقر

–تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث أنها اقل تأثيربالازمة المالية العالمية

–ضرورة جدب الاستثمارات المباشرة الأجنبية واسمها الكفاءات الجزائرية في قطاعات متنوعة

–تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمات المالية ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات والحفاظ على فائض لميزان التجاري

–ترشيد النفقات العامة ومكافحة كافة إشكال الفساد ومظاهر تبذير الأموال العامة ضرورة تنويع لاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار

[1]– قدي عبد المجيد، "الأزمة الإقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية" ، مجلة بحوث إقتصادية عربية، (الصادرة عن الجدمعية العربية للبحوث الإقتصادية : القاهرة)، العدد 46،2009 .

-ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لتجنب المضاربة ضرورة توسيع التعامل العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق المال للدول المتقدمة[1]

المطلب الثالث:تأثير الإجتماعي للأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر:

يعتبر ظهور الأزمة المالية الأخيرة كحدث إنتقالي عالمي رغم قلة مخاطرها إلى أنها ألقت الضوء على المجال الإجتماعي من خلال ظاهرة التعليم،الصحة،السكن ومن هنا تبرز أهم التجليات التي طرأت على المجال الإجتماعي من جراء الأزمة المالية العالمية[2]

الفرع الأول:تداعيات الأزمة المالية على مستوى التعليم في الجزائر:

أثرت الأزمة المالية على السياسة العامة من ناحية التعليم بكل مستوياته التي تؤول للخروج من ظاهرت التبعية نحو التقدم الشامل،فقد باتت مستويات التعليم تساهم في النمو الإقتصادي الجزائري والدي زاد من مراكز التعليم و المعاهد و المدارس و الجامعات و تنامي المنح الدراسية للخارج ولكن الازمة ألقت بضلالها على كل المستويات و كل الموضفين في هذا المجال العلمي الذي يتطلب تدخل العولمة الرامية نحو الإستقرار السياسي فعلى الحكومة مراعات ذلك قبل حدوث الكارثة و القيام بإجرات المناسبة في وقت مناسب قبل تفاقم الاوضاع[3].

-كما أثرت العملية التربوية بلأزمة المالية نتيجة إتباع الجزائر للسياسة التقشفية من خلال خصم و تأجيل رواتب الموضفين أدت لعدم الإستقرار الإجتماعي و هذا يزيد من ضغوطات العاملين و الذي يأثر على نفسية الطلاب نتيجة تهاون الموضفين و الرؤساء،و نتيجة لعدم

---

[1]- داودالشيخ، "الأزمة المالية العالميو وانعكاساتها وحلولها على الجزائر" ،مداخلة في مؤتمر:الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من مظور النظام الإقتصادي العربي والإسلامي، (كلية الإقتصاد ،جامعة الجنان:الجزائر) ،14/13مارس2009، ص135.

[2]- عبد الواحد محجوب، "الوضع الاجتماعي و الازمة المالية العالمية الراهنة بالجزائر"، مجلة الحياة العلمية ،سطيف، العدد 282، 2011-2012، ص76-77.

[3]- محمد منصور، "الإستثمار في التعليم لمحاربة الإزمة المالية العالمية" ،متحصل عليه : .Ejabat.google.com.2009

إلتزام الدول بسياستها المالية و نقص في السيولة النقدية في البنوك أدى بالموظفين و المودعين لأموالهم بالركود التام و عدم القدرة على التسديد أدى لعجز الموازنة العامة للدولة[1].

الفرع الثاني: تداعيات الازمة المالية على الوضع الصحي بالجزائر:

بإعتبار أن الصحة هي جزء أساسي لتنمية البشرية التي تبحث عن التغير الإجابية و السعي وراء الرفاه الإجتماعي وقد تعتمد الرعاية الصحية على توفير إحتياجات ضروريةو متنوعة كالتوظيف الملائم و الجيد و التغذية و الضمان الإجتماعي...

وقد أثبتت بعض الدراسات أن أهم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية من الجانب الصحي نجد..

-إنخفاض الإحتياط المالي العام للدولة أدى لرتفاع معدلات البطالة وهذا بدوره أثرى على إنخفاض الدخل الذي زاد لتورات و إضطربات نفسية.

-يتراجع الدخل الجزائر بتراجع الطلب على الصادرات و التقييد الشديد لي رأس المال و إنخفاض الإستثمار الاجنبي المباشر نتيجة إرتفاع تكاليف الأدوية الصحية و بعض الإمكانيات التكنولوجية أثناء الازمة المالية.

-غياب الرعاية الصحية التامة خاصتا للفئات ذوي الدخل المحدود[2].

كما أكدت المديرة العامة لمنطمة الصحة العالمية مرغريت تشان بعقد مؤتمر دولي بمصر 2008 الذي حظرته مجمل الدول العربية حتى الجزائر مؤكدة أن الجزائر من بين الدول التي تأثربالأزمة المالية العالمية أدت برعاية الصحية لحالة حرجة و متدهورة،وقد تكمن الرعاية الصحية في تباع معايير الحكم الراشد من مسائلة و حكم القانون و الشفافية و الرقابة التامة على الهيئات و النقبات الصحية التي تستوجب سياسة عامة لي مجال التنمية الصحية و نتيجة

[1]- منظمة الصحة العالمية ، "تأكيد الأوضاع الصحية من جراء الأزمة المالية في أوروبا"، متحصل عليه:
Ara.reuters.com/article new

[2]- منظمة الصحة العالمية، "الأزمة المالية قد أثرت سلبا على الصحة" ،جريدة العربي الشعب، العدد 2009، 38 .

لي زيادة مطالب الموظفين لقد عجزت الدولة عن تلبية مطالبهم نتيجة التخوف من تداعيات الأزمة مستقبلا مقارنة مع إحتياطاتها التي ستزول بزوال الطلب على النفط[1].

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الوضع السكني بالجزائر:

تعد أزمة السكن من بين أكبر الأزمات الإجتماعات التي تعانيها الجزائر أثناء حدوث الأزمات المالية ولى تزال معالجتها تعتمد على إمكانيات و سياسات مأهلة لترقية الوضع العمراني و غالبا ما تختزل أزمة السكن و الإجتماعي من طرف وسائل الإعلام و بعض الجيهات الرسمية في إصال البرامج الحكومية للمجتمع،وقد تظهر العديد من الإختلالات البنيوية نتيجة غياب الشفافية وعدم إحترام على المستوى الإدرات لسبب تفشي الفساد و غياب دور الرقابة على المؤسسات التنفيذية والسلطات العامة وما يحدث فيها من تجاوزات في الإدارات ورغم ذلك إلى أن الحكومة تسعى للقيام بتحديات على المستوى المحلي و الوطني للقضاء على مسبيبات الأزمة في قطاع السكن و البح عن الإستقرار الأسري و الذي يأدي بتحسين مستوى الرفاه الإجتماعي عن طريق مجموعة سياسات عمرانية إنتهجتها الدولة للوصول لدرجة حظارية من مستوى السكن الذي يرقى بدولة لمواجهة كل الأخطار التي تهدد تطورها الشامل[2].

المبحث الثاني:الإستراتيجيات المقترحة للقليل من آثار الأزمات المالية على السياسة العامة في الجزائر:

ترتكز أغلب الإستراتيجيات المتخذة لمعالجة الأزمات المالية بالأساس في الوضع السياسي على تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية ،اما اجانب الإقتصادي قامت بتجنب الأزمة المالية حيث ربطت سعر الصرف غملتها بسلسلة عملات وخفضت قيمتها بحوالي الخمس

[1]– لطيفة بالحاج، "القرارات المتطرفة لوزير الصحة بالجزائر"، جريدة الشروق: (مجلة العلوم الانسانية: الجزائر)، العدد32، 2013/05/16 .

[2]– الحسن عاشي، "إختلالات بنيوية في السياسة الإسكان الجزائرية" ،مقال الأبحاث العلمية،(مركز الأبحاث العلمية:الجزائر)، العدد201 ،24سبتمبر 2012.

،أما ما يخص الجانب الإجتماعي فقد باشرت السلطات المعنية في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطي العراقيل ومواجهتها .

المطلب الأول :تقييم آثار الأزمات المالية على السياسة العامة:

قامت السلطات الجزائرية بالأعتماد على العديد من المؤشرات لتقيم آثار الأزمات المالية على كل الأوضاع لأجل تفادي هذه الزمات وتجنب وقوعها مرة أخرى.

الفرع الأول انعكاسات الأزمة المالية على السياسة في الجزائر:

أثرت الأزمة المالية العالمية علي السياسة العامة بجملة من التداعيات الإيجابية والسلبية .

أولا:الإنعكاسات الإيجابية:

يترتب على الأزمات المالية إنعكاسات إيجابية تؤثر على الجانب السياسي للجزائر وذلك من خلال مايلي:

-أعتمدت الجرائر تنشيط الفواعل السياسية بادولة تدريجيا نتيجة الإنذار المبكر لهذه الأزمات والمباشرة في وضع خطط وإستراتيجيات مستقبلية يؤول للإستقرار السياسي.

تأسيس العديد من الهئات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد الإداري وما ينجم عنه من مخاطر على الدولة وعلى علاقاتها العامة.

- إصلاح المنظومة السياسية عن طريق تفعيلها باتباع الديمقراطية .

ثانيا:الإنعكاسات السلبية:

-أثرت الأزمة المالية على تفاعل العلاقات والتكتلات الجزائرية الداخية والخارجية.

-غيرت في المنظومة السياسية من حيث هيكلة البرامج والسياسات المقررة .

-عملت على زعزعت الإستقرار السياسي للدولة مت حيث إعتماد الجزائر بعملة الدولار كعملة موحدة[1].

[1]- عبد المجيد بوزيدي، "كيف ستأثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر"، متحصل عليه:

http/www.echorok.comhttp/www.echorok.com

الفرع الثاني:إنعكاسات الأزمات المالية على الإقتصاد الجزائري:

إن طبيعة انعكاسات الأزمات المالية على الإقتصاد الجزائري له إيجابيات لصالح الإقتصاد،بالمقابل له سلبيات تعيق الإقتصاد الجزائري ويتضح ذلك كما يلي:

أولا:الإنعكاسات الإيجابية:

يترتب عن الأزمات المالية إنعكاسات إيجابية تجلب فوائد للإقتصاد الجزائري وذلك من خلال مايلي[1]:

-يؤدي ركود الإقتصاد العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي لإنخفاض أسعار السلع في السوق العالمية ،وبما أن الجزائر تعتمد على الإستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع ،ويوفر فرصة لتخفيف العبئ على المواطن ،وكمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد إنخفاضات متتالية في الأسعار أدى لتحسين القدرة الشرائية للأفراد .

-انخفاض تكاليف الإنتاج ويترتب على ذلك ديناميكية في الإستثمار ،حيث نجد أن انخفاض أسعار الحديد أدى لانتعاش قطاع العقار .

-إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حال إبقائها في البنوك في الدول الصناعية.

ثانيا:الأنعكاسات السلبية :

يترتب عن الأزمة المالية العالمية بعض الانعكاسات السلبية التي تعيق الإقتصاد3 الجزائري وذلك من خلال مايلي :

-يؤدي ركود الإقتصاد العالمي الى انخفاض الإستثمار وبالتالي إنخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي لإنهيار أسعار المحروقات ويترتب على ذلك إنخفاض حصيلة الصادرات ،وبالتالي إختلال توازنات المالية الكبرى .

[1]- طالبي دليلة، مرجع سابق.

يؤدي ركود الإقتصاد العالمي لإفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية ،وبالتالي احتكارها للسوق وتحكمها في الأسعار.

من تداعيات الأزمة المالبية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات الأجبية في الجزائر[1].

الفرع الثالث:انعكاسات الأزمات المالية على الوضع الإجتماعي في الجزائر:

أثرت الأزمة المالية على الوضع الإجتماعي بالجزائر فخلفت العديد من التداعيات.

أولا:الإنعكاسات الإيجابية:

-يزداد الجزائر من خلال زيادة الطلب على الصادرات وبقيمة عالية أدى ذلك لتحسين المستوى الصحي من خلال توفير الإمكانيات الملائمة للرعاية الصحيةو تخصيص الدولة موارد مادية وبشرية للحفاظ على النظام الإجتماعي[2].

-أثرت الأزمة المالية على خريجي الجامعات الدولية والذي يرفع طلباته وزيادة أجوره نتيجة البحوث العلمية والكشوفات المعرفية ،وقد يتدهور هذا الوضع من جراء تلك الأزمة[3].

-ونتيجة لمخاف الحكومة من آفاق الأزمة المالية عملت على الزيادة في رفع المستوى العمراني وتنشيطه[4].

ثانيا:الإنعكاسات السلبية:

-غياب الرقابة على الوضع الصحي رغم الإنفاقات الهائلة التي وضعت للحفاظ على النشاط الإجتماعي.

---

[1]- عبد الرحمن مغازي، "انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة بملتقى:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،(جامعة سطيف) أكتوبر 2009.

[2]- منضمة الصحة العالمية، "الشراكة الدولية من أجل حماية الصحة العالمية"، متحصل عليه: ar.wiki pedia.org.wik 09/04/2013

[3]- محمد منصور، "الإستثمار في التعليم لمحاربة الأزمة المالية العالمية" ،متحصل عليه:

ejabat.google.com.05/10/2009

[4]-محمد بوسري، "الاستفادة من السكن الاجتماعي" ،جريدة النهار،2009/01/26.

-غياب الرقابة على المستوى التعليمي خاصة العالي ذات الأبحاث والتخصصات العلمية التي تزيد من قدرة الدولة على تطوير النمو والتنمية المستدامة.

-أدت الأزمة المالية العالمية لتدهور الأوضاع السكنية من خلال إنخفاض الإحتياط المالي الجزائري.

المطلب الثاني:لحلول المقترحة لتقليل من تأثيرات الأزمة المالية على الجزائر:

تدخلت الحكومة الجزائرية للتخفيف من حدة الأزمات المالية وللقضاء عليها قامت بوضع العديد من الإصلاحات الجذرية والهيكلية.

الفرع الأول: الحلول المقترحة للحد من تأثيرات الأزمة المالية على الوضع السياسي بالجزائر:

وصل الفساد الإداري إلى قمته في الدولة الجزائرية وللقضاء عليه وضعت الحكومة سياسات لتجنبه عن طريق إقامة هيئات ومنظمات وطنية ودولية.

-من الضروري منح الإستقلالية التامة للقضاءو المحاكم وكذا أجهزة الرقابة الاقبلية والبعدية التي نص عليها الدستور لتفادي مخلفات الأزمة المالية.

-يعمل البرلمان على حماية المال العام والمساهمة في عملية مكافحة الفساد وفي هذا الصدد إقترح منح صلاحيات واسعة لأعضاء اللجان البرلمانية للتحدي للآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية[1].

الفرع الثاني:الحلول المقترحة للحد من تأثيرات الأزمة المالية على الوضع الإقتصادي بالجزائر:

ترتكز أغلب المعالجات المتخذة في معالجة الأزمات المالبية بالأساس على توفير السيولة المالية وضخها في المصارف والمؤسسات المالية للحد من حصول أنهيارات كبيرة وشاملة في البورصات وفي الأسواق المالية المتعثرة[2] ،بغرض استمرار ممارسة أنشطتها وتعزيز ثقة

[1]- ناجي بن حسين، مرجع سابق.

[2]- لندة سليمان، "هل تصمد بحبوحة الجزائر أمام الأزمة الاقتصادية العالمية"، جريدة الشروق:الجزائر،2013/03/11.

الجمهور بها حيث قامت الدول الكبرى بأخذ إجراآت سريعة أولية واعتبرت كخطوات تخفيفية لإيقاف الانهيار في المؤسسات المالية كما أن الجزائر إتخذت عدة إجراءات لتجنب الأزمات المالية حيث ربطت سعر صرف عملتها بسلة عملات وخفضت قيمت عملتها بحوالي الخمس مرات[1].

-تعتبر الشراكة الجزائرية مع إقتصاديات الدول المتقدمة كعاملا أساسي في زيادة الإستثمارهذا ما يؤدي إلى التوازنات المالية الكبرى.

ان الرفع في السيولة يمنح المؤسسات المالية على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات الاجنبية في الجزائر[2].

الفرع الثالث:الحلول المقترحة للحد من تأثيرات الأزمة المالية على الوضع الإجتماعي بالجزائر:

-قامت الجزائر باتخاذ إجراءات لازمة دعت فيها للمراقبة القبلية والبعدية على الأجهزة الصحية المستوردة،كما اتخذت اجراءات المعاينة على المستشفيات والأدوية الصحية[3].

-الإستثمار في الدراسات الجامعية والذي له مردود مستقبلي من ناحية الزيادة في الدخل المالي للدولة والقضاء على البطالة[4].

---

[1]- عبد الكريم مكتوب، "الإقتصاد الجزائري والوضع الحالي"، ملتقى دولي رابع حول:الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على إقتصاد الدول،2011/05/15.

[2]- سليم بن عبد الرحمن، "الجزائر مطالبة بتأسيس صندوق سيادي لاستغلال الأزمة المالية"، مجلة الحدث: الجزائر،2013/04/28.

[3]- محمد فاخر العلوي، "الموجة السياسية والصحة العالمية"، ملتقى دولي حول:الفكر العربي والوضع الصحي العالمي، 2012/07/12.

[4]- محمد العيسى، "زلزلة الأزمة المالية العالمية تحدث فوضى في قطاع التعليم"، مجلة النور الأدبي، العدد29: الجزائر،ص35.

-محاولة الحكومة منح مساعدات مالية مباشرة من أجل إقتناء السكنات الجماعية وسكنات البيع بالإيجار لذوي الدخل المتوسط والمحدود وقد تبقى الجهد محدودة لتوفير الجأ اللائق نتيجة لآثار خلفية ترهق من كاهل الدولة [1].

[1]- حسن عاشي، مرجع سابق.

خلاصة

تعتبر الأزمة المالية العالمية من أكثر العوائق التي أثرت على الأوضاع العامة للجزائر وذلك نظرا إرتباط إقتصادها بعملة الدولار العالمية رغم عدم ارتباطها بالمصاريف والأسواق المالية العالمية لهذا فقد يظهر تأثير للأزمة المالية العالمية ، ونضرا لكون العلاقات الجزائرية الحالية مستقرة والذي سيمهد للانفتاح الإقتصادي المتميز بالعزلة عن السوق المالية والمصرفية وتأثير الأزمة عليها كان بطريقة غير مباشرة ، وإن كان له إيجابيات مؤقتة فإن سلبيته غير محدودة ، أما الوضع الإجتماعي يقتصر على تلبية الاحتياجات بمعنى توفير الرعاية الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية ، والبحث عن الرفاهية ، ونظرا للاحتياجات المتزايدة للأفراد فإن الوضع الاجتماعي لا يمكن وصفه بالاستقرار التام لما نشهده من تدهور الوضع الصحي والمتطلبات المتزايدة لموظفي الصحة والتعليم .

إلا أنها تبقى دائما في مرحلة تخطي الأزمة من خلال وضع استراتيجيات الأزمات المالية لتجنب المخاطر المستقبلية ، فوجود أزمات مالية لا يعني بالضرورة التأثير السلبي على أوضاع الجزائر .

خاتمة

تبين من خلال معالجة الإشكالية طبيعة أثر الأزمة العالمية لحالية نتيجة لما عرف بأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة 2007 هي السبب الرئيسي في نشوء الأزمة المالية العالمية الحديثة والتي كانت أسبابها داخلية ونتائجها عالمية وكانت تداعياتها سلبية على معظم دول العالم إلا أن إنتقالها للجزائر لم يكن بطريقة مباشرة إلا أن هذه الأزمة ألقت بعض الأضواء على المجال السياسي حيث تجسد ذلك في دور الفواعل الرسمية المتمثلة في الأحزاب السياسية وتأثرها على وضعية الإطار السياسي للسياسة العامة للدولة وتطوير العلاقات الرامية لتحقيق الإستقرار والذي أصبح على الدولة أمر في جد الخطورة نتيجة آثار الفساد السياسي والمالي والإداري على وجود السياسة العامة في الجزائر.

كما عملت وسائل الإعلام المباشرة والغير مباشرة على تدارك أحداث الأزمات المالية وأثرها على السياسة العامة في الجزائر ،الأمر الذي جعل من الدولة مراجعة حساباتها والبحث عن سياسات تنموية للخروج من الأزمات المالية،وهذه الأخيرة مست الجانب الإقتصادي للجزائر بإعتبار أن الجزائر ذات إقتصاد ريعي يقتصر على تنشيط الطاقة الطبيعية للبترول ورغم أنه عرضة لتقلبات السوق وإعتماده على الدولار كعملة أساسية،فأهم إستراتيجية تقوم بها الجزائر هي تنظيم الإحتياط المالي وتحسين نوعية اندماج الاقتصاد العالمي ، أما على الصعيد الاجتماعي فقد كان للأزمة المالية تأثير واسع من حيث الرعاية الاجتماعية من خلال مجال الصحة، التعليم ،السكن،العدالة والضمان الاجتماعي فاتبعت الحكومة إستراتيجيات للخروج من آفاق الأزمة بطرق مرضية للمجتمع .

ونظرا للآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية دعت الحكومة الجزائرية لإتباع هذه السياسات لمواجهة الآفاق المترتبة عن الأزمة والتي بمواجهتها تزول أكثر أخطار وتجد الدولة نفسها أمام إستقرار عام وهذا ما تطمح له كل الدول .

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية

أ-الكتب :

1-أندرسون (جيمس) ، صنع السياسة العامة ،تر:عامر الكبيسي، (دار المسيرة:عمان)، (د.س.ن).

2-بلا (حسن) ،مدخل لفهم السياسة العامة،مجلة العلوم القانونية، العدد52، الجلفة،27 أكتوبر2012.

3-تقي حسين (عرفات): التمويل الدولي ، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن) ، 2009 .

4- جميل (سمير)، حسين الفتلاوي , العقود التجارية الجزائرية (ديوان لمطبوعات الجامعية بن عكنون : الجزائر)،2001 .

5-حديد محمد (موفق) ، الإدارة العامة (هيكلة الأجهزة ووضع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية)، (دار الشروق للنشر والتوزيع:عمان)،2007.

6-حسين التميمي (سعد علي) ، السياسة العامة في ماليزيا ، قراءة في آليات صنعها وخصائصها، (مركز الدراسات الآسيوية:القاهرة)،(د.س.ن).

7-خضير الكبيسي (عامر) ، السياسات العامة ، مدخل لتطوير أداء الحكومات ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية:الرياض) ، 2008 .

8-خليفة الفهداوي (فهمي) ،السياسة العامة من منظور الكلي في البنية والتحليل ،(دار المسيرة: عمان) ،2001.

9-شعراوي جمعة (سلوى) ، تحليل السياسة العامة في الوطن العربي ،(مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة :القاهرة) ،2004.

10- الصبيعي (محمد) ، وآخرون ، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية ، (مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع :عمان)، 2011 .

11- عبد العزيز النجار (إبراهيم) ، الأزمة المالية ، (الدار الجامعية للنشر والتوزيع : مصر) ، 2009.

12- كامل الخزرجي (ثامر) ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة:دراسة معاصرة في استراتجيات إدارة السلطة،(دار مجدلاوي للنشر والتوزيع:عمان)،2004 .

13- مسعود (سميع) ، الأزمة المالية العالمية،نهاية الليبيرالية المتوحشة،(دار الشروق للنشر والتوزيع:الأردن)،2010.

14- مصطفى الحسين (أحمد) ، تحليل السياسات ،مدخل جديد في الأنظمة الحكومية ،(مطابع البيان التجارية : دبي)،1994.

15- مهنا نصر (محمد) ،علم السياسة ، (دار الغريب للطباعة والنشر:القاهرة)1994.

16- يوسف الشحات (أحمد) ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة الأزمة ، جنوب شرق آسيا ، (دار البيل للطباعة والنشر: مصر) ، 2001.

ثانيا الدوريات : المجلات والملتقيات –

أ- المجلات

1- بن حسين (ناجي) ، "الفساد أسبابه وآثاره واستراتيجيات مكافحته إشارة لحالة الجزائر" ، مجلة اقتصاد المجتمع، العدد04 ،(جامعة منتوري: قسنطينة)، 2007.

2- بن عبد الرحمن (سليم) ، "الجزائر مطالبة بتأسيس صندوق سيادي لاستغلال الأزمة المالية"، مجلة الحدث: الجزائر،2013/04/28.

3- الجعفر البديعي (محمد) : "تخوف العرب من الأزمة المالية يزيد من حدة مخاطرها"، مجلة الباحث العربي ، دبي ، 2010 .

4- عبد المجيد (قدي) ، "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية" ، مجلة بحوث إقتصادية عربية، (الصادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية : القاهرة)، العدد 46،2009 .

5- العيسى (محمد) ، "زلزلة الأزمة المالية العالمية تحدث فوضى في قطاع التعليم"، مجلة النور الأدبي، العدد29: الجزائر،ص35.
6- لاتوش(سيرج) ، "العولمة ضد الأخلاق"، مجلة شؤون الوسط، أفريل 1998.
7- محجوب (عبد الواحد)، "الوضع الاجتماعي و الأزمة المالية العالمية الراهنة بالجزائر"، مجلة الحياة العلمية : سطيف، العدد 282، 2011-2012، ص76-77.
8- مغاري (عبد الرحمن) ، "انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة بملتقى: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية،(جامعة سطيف) أكتوبر 2009.

ب- الملتقيات

1- بلة باسي (زكريا)" الأزمة المالية الاقتصادية والأسباب والعوامل المحفزة والدروس المتسفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي " مداخلة مقدمة في مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي وعربي: الجنان، 2009.
2-تشان (مارغريت) " تأثير الأزمة المالية على الرعاية الصحية داخل ألمانيا" المنتدى الثالث والعشرين: بشان القضايا العالمية العالقة , ألمانيا ,2010
3-الحلاق (سعيد)، " الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي" ورقة عمل مقدمة في مؤتمر: الأزمة المالية العالمية التداعيات وأثار على الاقتصاد الدول العربية ،مصر ،2009.
4-حمادو (بن نعمون)، " طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008" مداخلة مقدمة في ملتقى علمي حول :الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، (جامعة فرحات عباس :سطيف) ، 20 اكتوبر 2009 .
5-خليل فياض خالد علي الزائدي (محمد)، " الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي " ، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر: حول الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، شرم الشيخ: مصر ، افريل 2009.

6-زروق (جمال الدين) ، (وآخرون)، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، سبتمبر 2009 ،ص49.

7-الشيخ (داود) ، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها على الجزائر" ،مداخلة في مؤتمر:الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي،(كلية الاقتصاد ،جامعة الجنان:الجزائر) ،14/13مارس2009، ص135.

طالبي (دليلة)، (وآخرون)، "الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري" ،مداخلة، 2012

8-عبد اله الناصر (مثني)، "تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية قبل الأزمة المالية وخلالها"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر: الأزمة المالية العالمية للتداعيات وأثار على اقتصاد الدولة العربية ،مصر ، 2004 .

9-فاخر العلوي (محمد) ، "الموجة السياسية والصحة العالمية"، ملتقى دولي حول:الفكر العربي والوضع الصحي العالمي، 2012/07/12.

10- محفوظ (عبد الخالد) ، "الصحافة المكتوبة ودورها في تخطي الأزمة بالجزائر"، منتدى التواصل: الجزائر، 09 مارس2012 ، ص24-23.

11- مراد (ناصر)، "الأزمة المالية العالمية لأسباب واثأر السياسات مواجهتها " مداخلة ضمن ملتقى علمي دولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية , (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة سطيف) ,2009.

12- المشاط (عبد المنجم)، " الأزمة المالية العالمية والسياسات تجنبها بالولايات المتحدة الأمريكية " منتدى الحنطة العربية ,2009 .

13- مكتوب (عبد الكريم) ، "الاقتصاد الجزائري والوضع الحالي"، ملتقى دولي رابع حول:الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على إقتصاد الدول، 2011/05/15.

14- الناصر حميداتو (محمد) ، "الأزمة الاقتصادية العربية من حيث تأثيرات الأزمة على أسعار البترول" ، مجموعة مقالات عن: الأزمة العالمية الراهنة ، (معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي) ، 03 فيفري 2009 .

15- هزل كوران (إلين)، " التعليم العالي وتأطير الأزمات المالية العالمية", المؤتمر الدولي لتعليم العالي: القاهرة, يومي 02 -03 مارس 2011 .

ج- الدراسات الغير منشورة (المذكرات) :

1- (قرقاح) (ابتسام)، "دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1889- 2009" ، رسالة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ،جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2010-2011.

2- بطرس شفيق (ميالة) ، "تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية" ، (كلية العلوم الاقتصادية وتسيير ، جامعة عنابة) ، يومي 07/06 ماي 2009.

3- بن لاغة (إحسان)، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية مع الإشارة لعينة من الدول العربية" ، مذكرة ماستر (تخصص مالية و نقود,قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة: الجزائر)2011 /2012 .

4- بو قصة (سليمة)، "الأزمة المالية العالمية و الاقتصاد الجزائري" ،رسالة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة :الجزائر) 2009،ص160.

5- بورنان (بشير) ، وليد مبارك،"دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة" (دراسة حالة الجزائر 2006-2010)،مذكرة ليسانس ،(قسم العلوم السياسية،فرع تنظيمات إدارية وسياسية:جامعة بسكرة)2009-2010.

6- بونوة (نادية) ،"دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقيم السياسة العامة دراسة في الجزائر 1989-2009" مذكرة ماجستير، (في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع السياسات العامة والحكومات المقارنة ،جامعة الحاج لخضر باتنة) ،2009-.2010

7- الجوزي (جميلة)، "أسباب الأزمات المالية وجذورها" ،مداخلة بمؤتمر:الأزمة المالية وكيفية علاجها، (جامعة الجنان :الجزائر)، 13-14 آذار ،2009 .

8- كواشو (زهية) ، فتيحة بن حاج جيلالي معزاوة، "الأزمة المالية وعلاقتها"، بسعر الفائدة، مداخلة للملتقى الدولي حول:الأزمة المالية العالمية والمصرفية،(المركز الجامعي مليانة:الجزائر)، 05-06 ماي2009 .

9- كورتل (فريد) ، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية" ، مجموعة مقالات : الأزمة المالية العالمية الراهنة ، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سكيكدة : الجزائر) ، 2009 -2010 .

د- الجرائد:

1-"أوضاع الاقتصاد الجزائري في ضل الأزمة المالية الراهنة" ، النشرة الاقتصادية الصادرة عن فرانس ، (البنك الربع الثالث)، 2011 .

2-بالحاج (لطيفة) ، "القرارات المتطرفة لوزير الصحة بالجزائر"، جريدة الشروق: (مجلة العلوم الإنسانية: الجزائر)، العدد32 ،2013/05/16.

3-بدة (محجوب) ، "قلة المديونية الجزائرية وتنوع احتياطي لتصرف يحد من تأثيرات أزمة الديون الأمريكية"، جريدة الخبر، 2003 .

4-بن هدار (محمد) ، "أزمة السيولة النقدية بالجزائر" ، جريدة الخبر: الجزائر، 2010.

5-بوسري (محمد) ، "الاستفادة من السكن الاجتماعي" ،جريدة النهار،2009/01/26.

6-بومرزوق (رقية)،"غياب الحكامة المؤسساتية من أهم أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية"، قناة المصرية ,مصر 18-04-2013 .

7-تقرير اقتصادي ، "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية" ، الغرفة التجارية الصناعية : الرياض ، العدد 19 ، يناير 2012،ص10.

8-التقرير الخامس،" لتأثير الأزمة الماليو العالمية على العمال بمصر"، (دار الخدمات النقابية العمالية)، 16-12-2009

9-سليمان (لندة) ، "هل تصمد بحبوحة الجزائر أمام الأزمة الاقتصادية العالمية"، جريدة الشروق:الجزائر،2013/03/11.

10- شفيق (أمينة)،" متى تدخل الدولة في حل الأزمات " جريدة الأهرام ,مصر.

11- الشندويلي (محمد)، "تأثير الأزمة المالية العالمية وسبل البحث عن تأمينات اجتماعية" ،مؤتمر الوزراء الأول للضمان الاجتماعي للعرب جريدة الأهرام , مصر 05-12-2009

12- عبد الطيف النصف (وليد) ،"سبل الخروج من الأزمة البحرينية العمالية" ، جريدة القيس: الكويت، العدد 2427 , 25-04-2012 .

13- كليمونتس (لوربيس) ، "تأثير الأزمة المالية العالمية على العمل بالبحرين"، جريدة الوسط, (العلوم الإنسانية والاجتماعية: البحرين) ، العدد : 2519 ،30-02-2009.

14- منظمة الصحة العالمية، "الأزمة المالية قد أثرت سلبا على الصحة" ،جريدة العربي الشعب، العدد38،2009 .

موسى مهدي " أزمة مال تتحول لازمة سياسية نتيجة الاختلافات السياسية" ، جريدة الحرب الدولية .الشرق الأوسط ،العدد 12036 ,11-11-2012 .

15- وكالة الأنباء الجزائرية، "إدارة السياسة وإصداراتها لدى السلطات الجزائرية على محاربة الفساد والرشوة"، الجزائر، 06مارس2013.

هـ- المواقع على الانترنت:

1- أبو صالح (علاء)، "أثار الأزمة المالية العالمية " متحصل عليه:
www.newsmakloob.com

2- أبو صلاح (علاء) ،" اثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية " ، المتحصل عليه : www.newsmaktoob.com

3- الاحتجاجات اليونانية ، متحصل عليه :
http://www.faeh:foruns.com

4- بوزيدي (عبد المجيد) ، "كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر"، متحصل عليه: ejabat.google.com.05/10/2009

5- حشاد (نبيل) ، "آثار الأزمة العالمية عالميا"، متحصل عليه : www.aldjazira.net

6- شرفاوي (ليلى) ، "أزمة السيولة المالية تحرم الآلاف من الموظفين من سحب رواتبهم" ، المتحصل عليه: www.al jazairess.com/echorouk.

7- قرينس (فاتح) ، "دراسة عن أزمة المالية العالمية"، متحصل عليه: http://www.aljazera .net.2009

8- مترمن (عزاوي) ، "لانهيار المالي والحتمية الدياليتيكي"، متحصل عليه: http/www.echorok.comhttp/www.echorok.com

9- منصور (محمد) ، "الاستثمار في التعليم لمحاربة الأزمة المالية العالمية" متحصل عليه: Ejabat.google.com.2009.

10- منصور (محمد) ، "الاستثمار في التعليم لمحاربة الأزمة المالية العالمية" ،متحصل عليه: 2011.http://ar.wikipedia.org/wiki

11-منضمة الصحة العالمية، "الشراكة الدولية من أجل حماية الصحة العالمية"، متحصل عليه: http://www.ar.wiki pedia.org.wik 09/04/2013

12-منظمة الصحة العالمية ، "تأكيد الأوضاع الصحية من جراء الأزمة المالية في أوروبا"، متحصل عليه: Ara.reuters.com/article new

13-وزارة التجارة ، "إحصائيات حول التجارة الخارجية" ،متحصل عليه :
http/wwwmincommence.gov.dz/anab/fichins 08

ثانيا: باللغة الفرنسية:

a- Livres :

1- L'economiste d'algerie (hebdomadanie) : processus EURO – méditerranéen. N39 du 25 31/03/2001 p 03-04.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر وعرفان

الإهداء

مقدمة ..... أ – و

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة العامة و الأزمة المالية العالمية.....07

تمهيد.....08

المبحث الأول: مدخل للسياسة العامة.....09

المطلب الأول:التطور التاريخي للسياسة العامة.....09

المطلب الثاني:تعريف السياسة العامة.....10

الفرع الأول :مداخل تعريف السياسة العامة.....10

الفرع الثاني: التعريف الإجرائي للسياسة العامة.....11

المطلب الثالث:مراحل السياسة العامة.....12

الفرع الأول:صنع السياسة العامة.....12

الفرع الثاني:مرحلة تنفيذ السياسة العامة.....13

الفرع الثالث:تقويم السياسة العامة.....14

المطلب الرابع:عناصر السياسة العامة.....15

الفرع الأول:المطالب السياسية.....15

الفرع الثاني:قرارات السياسة العامة.....16

الفرع الثالث:مصادر السياسة العامة ومحتواها.....16

الفرع الرابع:مخرجات السياسة العامة.....16

الفرع الخامس:عوائد السياسة العامة.....16

المبحث الثاني:مفاهيم عامة للأزمات المالية.....16

المطلب الأول:مفهوم الأزمة المالية.....17
المطلب الثاني:الخصائص الأساسية للأزمات المالية.....17
المطلب الثالث:أسباب الأزمات المالية وسياسات تجنبها.....17
الفرع الأول : عدم استقرار الاقتصاد الكلي.....18
الفرع الثاني: اضطراب القطاع المالي.....19
الفرع الثالث : تشوه نظام الحوافر.....19
الفرع الرابع : سياسات سعر الصرف.....19
المطلب الرابع : أنواع الأزمات المالية.....20
الفرع الأول: أزمات مالية تتعلق بسوق السلع والخدمات العينية وأزمات تتعلق بالاقتصاد النقدي 20
الفرع الثاني: الأزمات المالية المتعلقة بالاقتصاد الكلي.....21
المطلب الخامس:المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية.....25
الفرع الأول: مفهوم المؤشرات الدالة عن حدوث الأزمات المالية.....25
الفرع الثاني:أنواع المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية.....25
خلاصة 26
الفصل الثاني: تجليات الأزمة المالية العالمية والسياسة العامة.....27
تمـــــهيد 28
المبحث الأول : مظاهر الأزمة المالية العالمية.....29
المطلب الأول :تجليات أزمة الرهن العقاري على السياسة العامة.....29
الفرع الأول : تعريف أزمة الرهن العقاري 29
الفرع الثاني : نشأة أزمة الرهن العقاري.....30
الفرع الثالث:إستراتيجيات السياسة العامة على أزمة الرهن.....30

المطلب الثاني : تجليات السياسة العامة على أزمة الديون السيادية.....31
الفرع الأول :تعريف أزمة الديون السيادية.....31
الفرع الثاني: التطور التاريخي للديون السيادية الأمريكية.....31
الفرع الثالث :أسباب أزمة الديون السيادية الأمريكية 32
الفرع الرابع :الديون السيادية وتأثيرها على السياسة العامة 33
المطلب الثالث: تجليات أزمة السيولة على السياسة العامة.....33
الفرع الأول: تعريف أزمة السيولة.....33
الفرع الثاني: أسباب أزمة السيولة 34
الفرع الثالث: تأثير السياسة العامة على أزمة الديون السيادية 34
المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية على السياسة العامة.....35
المطلب الثاني: التأثير السياسي للازمة المالية على السياسة العامة.....35
الفرع الأول:الوضع السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية وسياسات تجنب الأزمات المالية..36
الفرع الثالث: الوضع السياسي بالوطن العربي وسياسات تجنب الأزمة المالية العالمية.....37
المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي للازمة المالية على السياسة العامة.....38
المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي للازمة المالية على السياسة العامة.....42
الفرع الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي بالدول العربية.....42
الفرع الثاني : الأزمة المالية والوضع الاجتماعي بالاتحاد الأوروبي 45
الفرع الثالث : تداعيات الأزمة المالية على الوضع الاجتماعي بالوطن العربي.....47
الخلاصة 49
الفصل الثالث:انعكاسات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر.....50
تمهيد.....51
المبحث الأول :مظاهر الأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر.....52

المطلب الأول:التأثير السياسي للأزمات المالية على السياسة العامة.....52
الفرع الأول:مظاهر الفساد السياسي بالجزائر والأزمة المالية العالمية 52
الفرع الثاني: الأحزاب السياسية وعلاقتها بالأزمة المالية في الجزائر.....54
الفرع الثالث: دور الإعلام و الصحافة في تخطي الأزمة المالية للجزائر.....54
المطلب الثاني: التأثرات الاقتصادية للازمة المالية في الجزائر 55
الفرع الأول : تداعيات الأزمة المالية على الجزائري.....55
الفرع الثاني : أسباب التأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية.....59
الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري 60
الفرع الرابع: التدابير الوقائية لتجنب أثارا لازمة المالية على الاقتصاد الجزائري 66
المطلب الثالث:تأثير الاجتماعي للأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر.....62
الفرع الأول:تداعيات الأزمة المالية على مستوى التعليم في الجزائر.....62
الفرع الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الوضع الصحي بالجزائر.....63
الفرع الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الوضع السكني بالجزائر.....64
المبحث الثاني:الإستراتيجيات المقترحة للقليل من آثار الأزمات المالية على السياسة العامة في الجزائر.....64
المطلب الأول :تقييم آثار الأزمات المالية على السياسة العامة.....65
الفرع الأول: انعكاسات الأزمة المالية على السياسة في الجزائر.....65
الفرع الثاني:انعكاسات الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري.....66
الفرع الثالث:انعكاسات الأزمات المالية على الوضع الاجتماعي في الجزائر.....67
المطلب الثاني:الحلول المقترحة لتقليل من تأثيرات الأزمة المالية على الجزائر.....68
الفرع الأول: الحلول المقترحة للحد من تأثيرات الأزمة المالية على الوضع السياسي بالجزائر.....68

الفرع الثاني:الحلول المقترحة للحد من تأثيرات الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي بالجزائر.....68
الفرع الثالث:الحلول المقترحة للحد من تأثيرات الأزمة المالية على الوضع الاجتماعي بالجزائر.....69
خلاصة.....71
خاتمة 73
قائمة المراجع.....74
فهرس المحتويات.....83

ملخص:

يواجه العالم اليوم ازمة مالية عظمى خطيرة مصدرها النظام الراسمالي الذي كشف عن هشاشة الانظمة الان ومعاناتها من الأزمات المالية والتي تمثلت مظاهرها في انهيارات بنوك و مؤسسات مالية دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني من عجز الميزانية التجارية كما ان هذه الازمة كشفت عن الترابط بين اسبابها و علاقاتها بالجزائر حيث انتقلت عدوى الازمة المالية بسرعة فائقة متجاوزة الحدود و القيود للتأثير على كل القطاعات

ولمواجهة الازمةالراهنة يجب تكاثف الجهود لاعادة النظر في النظام النقدي و المالي الدولي الحالي بما يسمح للجزائر بالحرية الاقتصادية و السياسية الكاملة في اختيار عملتها بعملات اخرى يتم الاتفاق عليها دوليا

Français

Le monde est confronté aujourd'hui à une crise énorme et dangereux à cause du système capitaliste à relevé la fragilité et la souffrance des systèmes par les crises, représenté par la glissement et les chutes dans les banques et les grands i instituions financières international dans une économie souffre de la déficit de budget commerciale et aussi cette crise à révélé corrélation entre les couses et relation avec l'Algérie on la contagion de la crise financière dépasse très vite les limites et infecté tous les secteurs touchés.

Pour mettre face a cette crise ils doivent être une condensation pour reconsidérer le système monétaire et financier actuelle, qui mes pour l'Algérie une liberté total économique et politique

Anglais

The world now faces a huge and dangerous because crisis of the capitalist system to record the fragility and pain systems by crises represented by the slip and falls in banks and major international financial institutions will i in economy suffers from budget and trade deficit as this crisis has revealed correlation between couses and relationship with Algeria is the contagion of the financial crisis very quickly exceed the limits and infected all affected areas.
To put a face this crisis must be condensation to reconsider the current monetary and financial system, which my Algeria for a total economic and political freedom